الرائد العربي

AL - RAEED AL - ARABI

مجلة فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين
تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - دمشق

العدد السبعون - السنة الثامنة عشرة - الربع الأول - ٢٠٠١

- **عمليات التحرير التدريجي**
  في أسواق التأمين العربية
- **التحديات التي تواجه أسواق التأمين العربية**
  في ظل العولمة
- **قد يحدث الزلزال ...**
  فكيف نواجهه قبل وبعد حدوثه ..؟؟!!
- **القرصنة البحرية**

تعنى مجلة "الرائد العربي" بصورة رئيسية بشؤون التأمين وإعادة التأمين، وما يتصل بها، كما قد تتناول قضايا التنمية والاقتصاد والشؤون النقدية في الوطن العربي.

المشرف العام

رئيس مجلس الإدارة الدكتور أمين عبد الله

رئيس التحرير

عبد اللطيف عبود

الاشتراكات:

يحدد بدل الاشتراك بنسخة واحدة لمدة عام كما يلي:

أ ـ في الجمهورية العربية السورية

١ـ للمؤسسات والمكاتب والشركات ٣٠٠ ل.س

٢ـ للأفراد ٢٠٠ ل.س

ب ـ في الخارج ٣٠ دولار أمريكياً

(ثمن النسخة في سوريا خمسون ليرة سورية)

السنة الثامنة عشرة

العدد السبعون

الربع الأول ـ ٢٠٠١

المحتـــــوى

الموضوع	الكاتب/المترجم	الصفحة
قد يحدث الزلزال ...	عبد اللطيف عبود	٥
فكيف نواجهه قبل وبعد حادثة ١٩٩٩ .		
عمليات التحرر التدريجي	جمال حمزة	٢١
في أسواق التأمين العربية		
التحديات التي تواجه	خيري سليم	٢٩
أسواق التأمين العربية في ظل العولمة		
أسواق التأمين العربية في مواجهة متطلبات العضوية	د. مصطفى رجب	٤٠
في منظمة التجارة العالمية		
شرط تصنيف السفن الجديد ٢٠٠١/١/١	باسل عبود	٥٦
(مجمع مكتبتي لندن)		
القرصنة البحرية	يوسف حداد	٦٣
نشاط إجرامي من الماضي السحيق إلى الحاضر المتطور		
التقرير الاقتصادي العربي الموحد	زياد علي عربية	٧٢

قد يحدث الزلزال ....

فكيف نواجهه قبل وبعد حدوثه؟؟؟ ... *

عبد اللطيف عبود

هذا هو السؤال الأهم، على الفرضية التي لاتحدث، ورغم صعوبة أن يبقى الافتراض والتساؤل قائمين في أذهاننا، إلا أن قبولهما معاً يبقى ضرورياً، ليس لنا كمؤمنين ومعيدي تأمين فحسب، بل وأيضاً كحكومات،وبلديات، وإدارات، ومشاريع ومنشآت، وكمنظمات إنسانية واجتماعية وأفراد مجتمع ... والدعوة إلى ذلك ليست أبداً من قبيل تعذيب النفس أو دعوة للتلازم مع الخوف والهاجس ولا هدف أن تكون كذلك.. بل هي محاولة لخلق دافع دائم لتقييم هذا النوع من أخطار الطبيعة بصورة حقيقية وفهمه بشكل يجعل من الممكن التعامل معه، قبل وبعد حدوثه، بصورة أكثر فاعلية تؤدي إلى تحقيق خفض مؤثر في حجم الدمار على صعيد الممتلكات والبشر وبما يحرض في الوقت ذاته- مكتب التأمين أو إعادة التأمين على معرفة أوثق بالخطر الذي قَبِلَ أن يلتزم بالتعويض عن أضراره.

---

* هذا السؤال تبنى Alexander Allman موضوعه في How to assess the earthquake risk??? الدورية العامة "Schaden Spiegel" التي تصدرها شركة Munich Re في إصدارها رقم ٢ لعام ٢٠٠٠، ويشكل الموضوع المذكور أعلاه المادة الرئيسية لهذا الموضوع المنشور هنا.

الرائد العربي ـــ

(١) انظر الأوراق المقدمة للندوة العربية فى تأمين وإعادة تأمين الزلازل والأخطار الطبيعية في الوطن العربي التي عقدت في دمشق في الفترة من ٢٦ – ٢٨ تشرين الأول، وقد سبق نشرها في العدد "٥٧" الربع الرابع ١٩٩٧ من مجلة "الرائد العربي"

	زلزال تركيا / ازميت [1]	زلزال تايوان/ناتوانشيني
تاريخ الحدوث	١٩٩٩/٨/١٧	١٩٩٩/٩/٢٠
شدة الزلزال	٧,٤ ريختر	٧,٦ ريختر
الضحايا البشرية	١٧ ٢٠٠ قتيل [2]	٢ ٤٧٤ قتيل
الخسائر الاقتصادية	١٢ ٠٠٠ مليون دولار	١٤ ٠٠٠ مليون دولار
الخسائر التأمينية	٦٠٠ مليون دولار [3]	٨٥٠ مليون دولار
بيانات أخرى	– تدمير ٢٧٠٠٠٠ منزل دمار واسع في المنشآت الصناعية – آلاف المفقودين – ٤٤٠٠٠ جريح – ٦٠٠٠٠٠ بلا مأوى	– تدمير أكثر من ٥٠٠٠٠ منزل انزلاقات أرضية واسعة – انقطاع الكهرباء عن ٦ ملايين مواطن – دمار واسع في البنية التحتية – ٢٨٥٠٠٠ بلا مأوى

وكما ذكرنا سابقاً، فإن الدراسات التقنية لنوعية الخسائر وحجمها قدمت نموذجاً واضحاً على مدى التأثير الذي تحدثه شروط التربة، ونوعية البناء المقام في منطقة الكارثة، والإجراءات التي تعقب حدوث الزلزال وكيف تسهم مجتمعة، وكل على حدة في زيادة حجم الأضرار وتفاقمها.

(١) في نفس العام حدث زلزال آخر في ٩٩/١١/١٢ بشدة MW ٧,١ أسفر عن ٨٣٥ قتيل، ١٠٠٠ مليون دولار خسائر اقتصادية و ٦٠٠٠ منزل مدمر و ٤٩٠٠ إصابة.

(٢) في دراسة سابقة نشرها "الرائد العربي" حول زلزال ازميت أشرنا إلى عدد ضحايا يتجاوز كثيراً الرقم المذكور أعلاه وذلك بالاستناد إلى مصادر عالية موثوقة ومعترف بها (انظر "الرائد العربي" العدد ٦٧) زلزال ازميت، والدرس القاسي لصناعة التأمين – عبد اللطيف عبود.

(٣) يلاحظ أنه في كلا الحالتين اقتصرت الخسائر التأمينية على ٥ أو ٦ بالمائة من حجم الخسائر الاقتصادية، ويعزى ذلك إلى عدم انتشار التأمين أو عدم كثافته في المناطق المنكوبة.

الرائد العربي ـــ

إنه لمما يجب الاعتراف به دائماً وبكل صراحة أن ليس ثمة سبيل لمنع وقوع الضحايا أو لتجنب الدمار عندما يجتاح الزلزال منطقة ما وتكون شدته بشدة الزلازل بين أعلاه، ولكن يمكن الجزم بأن اتساع مدى هذه الخسائر والأضرار يمكن أن يُحَدَّ بدرجة مؤثرة لو أن جملة من المعايير الهندسية تتم مراعاتها بدقة كاملة لدى تصميم وتنفيذ الإنشاءات والمباني، بإضافة إلى ضرورة أن تكون مهمة إدارة الخطر "Risk Management" قد مُورِسَت على وجه صحيح، ومهما يكن من أمر فإن العوامل التالية تستوجب دائماً النظر فيها بكل عناية من أجل الوصول إلى تقييم بسيط وهام:

- ***الموقع*** : موضع الخطر، مدى اقترابه من الصدع الجيولوجي، الجوار، احتمال نشوب حرائق عقب الزلزال.
- ***نوعية الإنشاءات*** : كفاءة التنفيذ، المواد المستخدمة، نظام المراقبة.
- ***المباني*** : أخطاء التصميم، الأساسات، الجوائز، عوامل الاهتزاز.
- ***البنى التحتية*** : القدرة الكهربائية، الماء، الاتصالات، الطرق والجسور.
- ***إدارة الخطر*** : فعالية نظام الطوارئ، الإجراءات المقررة للسير بها في حالة الكارثة، والحالات التطبيقية المقترحة.

وهذه العوامل هي ما سنتعرض لها في هذا الموضوع بشيء من التفصيل.

الموقع :

إن الخطوة الأولى في تقييم أي خطر تبدأ بدراسة الموقع دراسة وافية تشمل مدى صلابة البنية الجيولوجية وتراتبها بصورة رئيسية ثم دراسة خطر الانزلاق Land slide أو خطر انهيارها Ground Motion مع التركيز على احتمالات حصول الزلزال في المنطقة أو المناطق المحيطة، هذا الاحتمال المبني على الدراسة العلمية التي تعدها الجهات والمصالح الخبيرة في هذا المجال من خرائط عامة وتفصيلية حول توضع أخطار الطبيعة ودرجة شدة

أو قرب الاحتمال لحدوث زلزال. كذلك فإنه يمكن استقراء معايير البناء Building Code الوطنية المعتمدة للمنطقة ومدى التقيد بها والنظام المتبع أو الإجراءات المتبعة للتحقق من ذلك.

وباستقراء هذه المصادر جميعها يمكن التركيز إلى متانة الإنشاءات المشادة ومدى قدرتها على مواجهة حركة الاهتزازات أو الزلازل المتوقعة.

أما إذا كان الموقع على مسافة قصيرة من منطقة صدع جيولوجي نشط (مسافة تقل عن خمسة كيلومترات) أي أنه في حقل الزلزال المتوقع فإن قابلية البناء للاهتزاز يجب أن تكون قد رُوعيَت بدرجة متناسبة مع هذه الخطورة، وبديهي القول أن الإنشاءات قرب الصدع سوف يكون مؤكداً تحولها إلى ركام وهو ما أثبتته مشاهدات آثار الزلازل السابقة.

من جهة أخرى، يجب الانتباه وتزيد من الاهتمام إلى أن المواقع الكائنة في الوديان حول خط الجريان أو مسار الأمطار، من حيث أن التربة المحيطة بها توصف بأنها تربة رسوبية أو رخوة Loose Sediments تزيد التوقع بفداحة ما قد تلحقه الزلازل فيها من أضرار جسيمة، وهذا بدوره يؤكد على ضرورة أن تكون أساسات الأبنية وجذورها مغروسة على عمق بعيد يتجاوز الطبقة الرسوبية هذه، لأن اهتزاز الأساسات الموضعة دون ذلك قد يكون طويلاً زمنياً، وبالتالي فإن جسامة الخسائر تصبح مؤكدة خاصة في تلك الأبنية الضخمة أو الأبنية المرتفعة التي تتمايل على بعضها محدثة أضراراً جسيمة كل منها بالأخرى.

إضافة إلى ذلك، فإن الجريان المباشر للأمطار والمجريات وشواطىء البحر يعني أن حركة المياه قد تسهم في زيادة درجة الخطورة، ذلك أنها تؤدي إلى زيادة رخاوة الأرضية المحيطة مما يشكل تهديداً إضافياً. وقد تأكد مدى الأثر الضار لهذه الخاصية في كل من تركيا وتايوان، حيث لوحظ وجود مناطق واسعة قد دمرت تدميراً كاملاً، وفي بعض المدن فإن

الرائد العربي ـــ

أبنية مؤلفة من خمسة عشر طابقاً قد تحولت إلى ركام. والإجراء الوقائي الحالي لتفاقم هذه النتائج عن إلحاق الرخاوة بالتربة هي بشكل رئيسي احتساب حقيقي وعلمي لميكانيكية التربة ووضع أساسات عميقة وجذور مدعمه إضافة إلى محاولة تخفيض مستوى المياه الأرضية المحيطة.

في الزلزال الذي ضرب تايوان (١٩٩٩) فإن انزلاق التربة لعب دوراً هاماً في زيادة حجم الخسائر بسبب انتشاره على مساحة واسعة، وتحققه في مواضع لم يكن من المألوف أن يحصل بها، فانهيار التربة (بغض النظر عن نوعها) يحسب حسابه عادة في المناطق الجبلية ومناطق المرتفعات، وحيث المناطق الأكثر علواً أو الأشد انحداراً والأعلى رطوبة أو الأكثر رخاوة، هي الأكثر قابلية للتحرك، وعندما تكون الأرض رخوة أو أنه لا يمكن تفادي انزلاق التربة بتحسين إجراءات الإنشاء، فإنه من الأفضل كثيراً تفاشي البناء كلية في أرض لها مثل هذه المواصفات السلبية للبناء.

الموجة الزلزالية، أو ما يسمى **بالموجة الشاطئية**، وهي تلك التي يسببها زلزال في باطن الأرض وبشكل خاص في أرض مجاورة للبحر وحيث على مسافة قد تصل إلى ٢ كم، وكلما كان ارتفاع الموقع أعلى من خط الشاطئ، وأكثر ابتعاداً كلما كان الاحتمال أقل للتأثر بالموجة الزلزالية البحرية.

خلال القرن العشرين فإن أحداث الزلازل الكبرى قد أثبتت مدى الضرر الذي تحدثه **الحرائق التي تتبع الزلزال** وكم أدت إلى تفاقم شديد في الخسائر المادية والبشرية، فمن زلزال سان فرانسيسكو في عام ١٩٠٦ م. وروراً بزلزال طوكيو عام ١٩٢٣ وحتى زلزال "ازميت"[1] ١٩٩٩، بدا واضحاً أن هذه الحرائق ربما تكون قد ضاعفت حجم الخسائر إضافةً إلى أنها أظهرت في الوقت ذاته الدور المحدود الذي لعبته وسائل ووسائط

---

(١) نذكر في هذا الصدد الحريق الهائل الذي التهم مصفاة توبراس وأتى على معظمها مُلحقاً خسائر جسيمة طالت صناعة التأمين وإعادة التأمين في أصقاع شتى من العالم (انظر المصدر المشار إليه سابقاً).

إطفاء الحريق في كل مرة نظراً لضخامة النيران وشموليتها، ومــن هنـا بـدت واضحـة أهميـة التفحص الكامل للمناطق المجاورة ومدى التباعد القـائم بـين أبنيتـها ووضـع الفواصـل أو الفراغات بين كل بناء وجواره، لأن المألوف في مثل هذه الحالات، أن تمتـد النـار مـن مبـنى إلى مبنى آخر مجاور خاصةً عندما تكون الفراغـات الموجـودة بـين هـذه المبـاني صغـيرة أو ضيقة تسمح بامتداد ألسنة النار وانتقالها، ويزيد من هذا الاحتمـال عندمـا تحـدث الكارثـة في مناطـق جافة أو عقب فترة جفاف، حينها يصبح توقع خطـر الحريـق الكـامل مرتفعـاً، وعلى الرغم من أن حرائـق هائلـة أو بالغـة الضخامـة Conflagration، ربمـا تعتـبر قليلـة الحدوث ولكن وجود عوامل مشجعة أو مؤثرة سبباً قد يغـير القـاعدة أو يزيـد في احتمـال هذا النوع من الحريق كمثل وجود محطـات غـاز أو مصـافي نفـط أو أنابيب للطاقـة أو إنشاءات خشبية، وربما تقترن هذه أيضاً بوجود رياح تزيـد الأمـور سـوءاً.

مسألة الإنشاء:

في زلزال ١٩٩٩ الذي ضـرب مدينـة "ازميـت" في تركيـا، انهـارت آلاف المبـاني السكنية، والواقع أنه كان يمكن في عدد كبير من الحالات تحاشي مثل هـذا الانهيـار الواسـع (الذي حصل على نطاق يفوق التوقع) لو أنـه كـان قـد تم التقيـد بالمواصفـات القياسـية والاشتراطات الفنية المحددة للمباني، وهذا أمر لايمكن التأكد منـه إلا عندمـا تكـون الرقابـة مرافقة لعملية الإشادة، حيث يصعب أو يستحيل، بعد الانتـهاء مـن إشـادة المبـنى التحقـق بدقة كافية فيما إذا كان قد تم التقيد فعلاً بهذه المواصفات أو بمواصفـات أدنى وغـير كافيـة، فالجزء المطمور من البناء يجعل معرفة حجم الانتهاك لمواصفـات صعبـة، بـل غـير ممكنـة، حتى عندما تكون الانتهاكات كبيرة، فالتشقق المعمة والـتي تـدل علـى عيـب إنشـائي في عمود أو جسر حامل لا يمكـن ملاحظتـها بعدمـا يبـدأ إكسـاء البنـاء أو بعـد إنهائـه، بطبيعـة الحـال.

والحقيقة أنه لا يتاح لأي مراقب في أن يكوّن فكرة حقيقية عن مدى الالتزام بمطابقة المواد المستخدمة في الإنشاء كمياً أو نوعياً إلا إذا كان يمارس رقابته خلال مجريات هذه العملية ويرافق تطورها ، وقد أثبتت التحريات التي أعقبت كلاً من زلزالي تركيا وكوريا (١٩٩٩) أن مخالفات البناء وعدم التقيد بالمواصفات المطلوبة كانت سبباً في زيادة الأضرار ، حتى أن عدم الاهتمام بمسألة تبدو بسيطة وغير مؤثرة قد أسهم بلا شك في زيادة حجم الأضرار والخسائر ، ويرد في هذا الإطار -على سبيل المثال لا الحصر- جملة من الأسباب منها:

- عدم غسيل الرمل البحري (المشبع بالملح) قبل استخدامه في الخلطة الاسمنتية ،

ضآلة قطر القضبان الحديدية المستخدمة في التسليح (الخرسانة المسلحة)

- ضآلة عدد القضبان الحديدية وتباعدها .

- ثمة أمر بسيط في القواعد الإنشائية بدا من خلال التجربة أنه بالغ الأهمية ،وهو الربط الأفقي للأعمدة (الحزم)، إذ أن هذا الجانب من العمل الإنشائي قد يتعرض أكثر من غيره لعمليات التوفير حيث يُعتقَد بكونه نقطة رخوة لضغط التكاليف ، باعتباره قليل الأهمية أو ضعيف الأثر، وهذا ما أثبتت الانهيارات أنه مجافٍ للواقع، فعندما تتباعد حلقات الربط في عمود إنشائي إلى مسافة تزيد عن ١٠سم فإنها قد تشير إلى عجز محتمل في ذلك العمود، كذلك فإن عملية التشبيك في التسليح للخرسانة لجهة المساواة تكون ذات أهمية بالغة .

- عند تنفيذ السطوح البينية بين الأعمدة والجوائز والسقوف، أي تلك الأجزاء المتراكبة عمودياً وأفقياً؛ فإنها تكون جزءاً شديد الأهمية يجب عدم إغفال مراقبته أثناء التنفيذ مراقبةً فعالةً للتأكد من قدرة وقوة المقاطع ذات التحميل العالي وطريقة ربطها بعضها بأسلوب نظيف يضمن مقاومة عالية للتصدع، وعندما لا تتحقق مثل هذه المتطلبات ، فإنها ستكون موطن ضعف يؤثر سلباً على مقاومة البناء وقد تسبب الخسارة .

في بعض الأحيان، وحتى يتم تحقيق توفير في التكلفة، قد تستعمل فضلات أو ردميات أو مواد سبق استعمالها في عملية الإنشاء. ومع أنّ هذا قد تسمح به أنظمة البناء في بعض الأقطار إلى حدٍ معين في الجدران غير الحاملة أو غير الحاملة (التي لا تحمل سوى ثقلها) ومع ذلك فسماح كهذا لا يسهم في إنجاز بناء مكتمل المواصفات الفنية ويجب أن لا يكون مسموحاً تحت أي ظرف من الظروف "ومن الغريب أن أنقاض بعض المباني المنهارة في زلزال تايوان وكان مؤلفاً من ١٤ طابقاً كشف أنه قد تم وضع فضلات وعبوات فارغة ومخلفات أخرى في قلب بعض الجدران الرئيسية".

– من جهة أخرى، فإن الرقابة الحثيثة والدائمة على نوعية الإنشاء غالباً ما تُعطى من الأهمية من مكاتب المراقبة المستقلة التي قد يُعهد لها بمهمة كهذه أقل مما تستحقه بكثير. وفي المشاريع الضخمة فإنه من المألوف قبول مراحل العمل بشكل جزئي ومستقل كما هو في حالة الأبنية العالية ومتعددة الطوابق، حيث تتم الرقابة مرحلياً عند تسليح كل طابق (بلاطة) وعند فرش الجباة الاسمنتي ...

إن التقيد بالمواصفات الفياسية في أعمال إشادة المباني يهدف إلى تحقيق قدر أكبر من منع الانهيار السريع وتحقيق زيادة أعلى في مقاومة العوامل التي تسبب الانهيار، وذلك سعياً لبلوغ حد أكبر من حماية أرواح البشر الذين يستخدمون هذه الأبنية، وإجراءات تحاشي الخسارة يمكن أن تلعب دوراً مميزاً ولكن فقط عندما يتم التقيد بأحدث المواصفات الفياسيه للأبنيه.

التفتيش الدوري للأبنية:

بما أن الفرصة لا تتوفر دائماً، أو على الغالب، للقيام بالدور المفترض وهو الإشراف الدائم أثناء تنفيذ العمليه الإنشائيه وفي مختلف مراحلها، لذلك فإن العيوب والنواقص التي ذكرناها سابقاً، تقع دون أن تتم ملاحظتها في الوقت الملائم، ومع ذلك فإن ثمة أخطاء

فنية في تصميم المبنى أو المنشأة يمكن، وبغض النظر عن مقاسد أو نواقص التنفيذ، أن تكون ذات أثر سلبي كبير في اتساع مدى الخسائر، وكشف مثل هذه الأخطاء يقتضي النظر إلى التصميم بمنظار زلزالي، إذا جاز التعبير Earthquake Glasses، أي بوضع احتمال الزلزال في الحسبان وبالقدر الذي يستحقه من الأهمية والدراية.

على كل حال فإن من بين الأخطاء الشائعة التي تنسب أو تصنف ضمن أخطاء التصميم، والتي يمكن ملاحظتها في مناطق مختلفة من العالم، وغالبا ما تكون سببا هاما في البدء بانهيار مبنى كبير هو ما يعرف باسم ظاهرة Soft Story والتي يمكن مشاهدتها في العديد من الأبنية الكبيرة، وهي تلك الجزء المتوضع (طابق أو طوابقين في الغالب) في مقدمة البناء الدرجي أو الرئيسي وتستخدم عادة مرآب للسيارات أو مراكز تسويق أو مداخل للفنادق وغيرها وغالبا ما تتمفصل مع البناء الدرجي بالارتباط بقواعده الرئيسية من جهتها، مما يخلق عملية شد أو تحميل زائد ويزيد إجهاد الجدران والجسور المشتركة مع البناء الرئيسي وبتحول بذلك إلى نقطة ضعف قد تكون نقطة بداية انهيار المبنى برمته عندما تتعرض لتعوامل الاهتزازية والحركية التي يحدثها الزلزال. والحقيقة أن أعدادا كبيرة من مثل هذه المباني قد أصيبت بأضرار فادحة في كل من زلزالي تركيا واليونان وذكر في تقارير عدة، وعلى نطاق واسع، أن هذا النمط من التصميم كان سببا هاما في ذلك.

ومن جهة أخرى، فإن من بين الأخطاء التي ترتكب في مجال الإنشاء وتعزى لأخطاء التصميم: خطأ تصميم الأعمدة القصيرة Short Columns ويترافق ذلك باستخدام نوافذ عريضة تصل إلى نصف أو ثلاثة أرباع الارتفاع الحر للجدار، ومن شأن هذا الوضع أن ينقل الضغط الذي يتعرض له الجدار بصورة مركزة أكثر إلى العمود المحوري الذي يزيد من احتمال عدم قدرته على الصمود في هذه الحالة.

– إن توضع كتل ثقيلة على السطح العلوي لبناء غالبا ما يكون ذا أثر سلبي في حالة تعرض المبنى لزلزال، وإنه لمن المفارقة أن نوصي بكتل ثقيلة على السطح عندما

تُبحث مسألة مواجهة العواصف Wind Storm، في حين ينصح بتجنب ذلك في وجه الزلزال خاصة عندما يترافق الوضع الإنشائي بأعمدة أو جدران ضعيفة.

- يعتبر مخطط الأساسات أو ما يعرف بالمسقط الأفقي للطابق الأرضي جوهرياً في تقييم مقاومة البناء، ولعل الشكل الأكثر ملاءمة هو الشكل المستدير أو الدائري مع تماثل في الكتل الداخلية Symmetrical ولكن شكل المستطيل يبقى ملائماً على أن لا يبالغ في طول الضلعين المكونين لـ ...ه.

ولهم شيء هام آخر يجب الانتباه إليه وهو المسافة الفاصلة بين بنائين متجاورين، وتنبع أهمية ذلك من حقيقة مفادها: أنه بتأثير الزلازل تهتز الأبنية وتتحرك باتجاهات مختلفة وبحركة غير متطابقة لكل منها، وإذا كان لدينا بنائين مختلفي الارتفاع أو من طراز مختلف شُيِّدا مقتربين جداً من بعضهما، فإن كل منهما سيتحرك تحت ضغط الزلزال حركة مختلفة تؤدي إلى اصطدامهما ببعضهما لسبب ذلك دمار واسعاً كنتيجة لهذا التصادم الذي يشبه حركة مطرقة وسندان بين كل منهما والآخر.

الأضرار التي يلحقها الزلزال في المحتويات والوسائط الآلية المستخدمة في المبنى يمكن أن تكون كبيرة وأن ترفع بشكل واضح رقم الخسائر الإجمالية في الموقع.. ونعتقد أن بعض الإجراءات البسيطة يمكن اعتمادها لتؤدي إلى تقليل الخسائر بصورة ملحوظة، فخلال زلزال ما يمكن أن تتحرك المحتويات من أماكنها، حتى تلك الثقيلة منها بفعل حركة أو اهتزاز المبنى، وإذا لم تكن هذه المحتويات مثبته أو موضوعة بشكل متوازن

ومستقر يمكن لحركتها هذه أن تؤدي إلى سقوطها ودمارها، وقد يكون هذا سهلاً قياساً إلى أنه يمكن بحركها وسقوطها أن تتسبب في قتل أو إيذاء الأشخاص الذين يجاورونها أو يكونون قريبين منها. في هذا المجال، يجب أن تؤخذ الاحتياطات اللازمة خصوصاً في مجال الخزائن والرفوف والأوعية التي تحتوي مواداً سامةً أو ملوثة بدرجة

مؤذية، كما يجب الانتباه إلى الأجهزة الإلكترونية خاصة أجهزة الحاسوب التي يجب تثبيتها على الطاولة أو الرف كيلا تتعرض للسقوط وللتحطيم عند أول اهتزاز، ولعل النقطة الأكثر ضرورة هي الانتباه إلى طريقة حفظ الوثائق والسجلات والبيانات ذات القيمة نظراً لما يمكن أن يترتب على فقدها من احتمال تعطل وحدات إنتاجية تعمل بموجبها.

ناهيك عن أن الزلزال الشديد قد يؤدي إلى اقتلاع أو تحريك آلات ضخمة وذات أوزان عالية جداً، إذا لم تكن طرق تثبيت هذه الآلات كفوءة وقادرة على الثبات حتى مع احتمال حركة زلزال، وحركة هذه الآلات قد تسفر عن أضرار تلحق بها جراء كسرها أو تحطيمها جزئياً أو كلياً،وعليه فإن تصميم طريقة لتثبيت هذه الآلات بشكل صلب ومستقر على الأرض يعتبر مطلباً أساسياً لا يُنصح بتجاوزه.

– أما الأنابيب على مختلف أشكالها وأحجامها فهي في العادة موطن ضعف أو خاصرة رخوة، فمن جهة يجب أن تتمتع ببعض المرونة التي قد تحميها من الكسر، ومن جهة أخرى، يجب أن تكون هذه المرونة المطلوبة بحدود لا تتيح لها الحركة التي قد تؤدي إلى التصادم مع غيرها من موجودات البناء.

– كما تلعب تركيبات ومعدات إطفاء الحريق دوراً يتميز بأهمية خاصة في حالة الزلازل، فانفجار أنابيب الغاز أو الاحتكاك الكهربائي، وتسرب مواد كيماوية، هذه جميعها قد تؤدي إلى حدوث الحرائق واستفحالها، وعلى ذلك فإن الوصول إلى مراكز الإطفاء المحلية والنجاح في استخدامها في الوقت المناسب قد يؤدي إلى تقليل حجم الخسارة. كما يجب التأكد دائماً أن مضخات إطفاء الحرائق مثبتة بشكل صحيح، وإذا توفرت وسائط الرش (المرشات) ونتيجة للاهتزاز فإن خطر اتساع نطاق الأضرار بفعل الماء يصبح وارداً، وفي زلزال تايوان مثلاً، فإن المرشات سببت خسائر كبيرة جراء الأضرار التي لحقت في جزء هام من البضائع منتهية الصنع، كما ويلعب الاكتظاظ

قد يحدث الزلزال ـــ

الكثيف لمنتجات المصنعة أو نصف المصنعة أو المواد الخام في المؤسسات الصناعية دوراً إضافياً في احتمال زيادة الخسائر.

البنية التحتية

Infrastructure

إن مجتمعات التقنية المتقدمة (High – Tech Societies) تتميز بقابلية عالية للضرر، فعندما يحدث زلزال قوي ثمة احتمال كبير بأن تعاني الخطوط التي تقوم بإمداد المناطق بالمياه والغاز والكهرباء معاناةً كبيرةً، وكذلك فإن خدمات الطرقات والجسور قد تصاب هي الأخرى بأضرار جسيمة.

في زلزال تايوان عانت المصانع الضخمة من القطاع الطاقة وحققت بها خسائر جسيمة من جراء ذلك، فمي المنطقة الصناعية المعروفة باسم Hsinch u Science ومع أن الأضرار في الأبنية القائمة كانت محدودة جداً لأنها تبعد أكثر من ١٠٠ كم عن مركز الزلزال، إلا أن صناعة التأمين دفعت بضع مئات من ملايين الدولارات بسبب تعطل الأعمال نتيجة انقطاع الكهرباء، وقد قُدّرت خسائر هذا النوع من التأمين ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ مليون دولار.

– إن تقييماً خاصاً لمصادر الطاقة وإمكانية وجود بدائل عنها يجب أن يتم بصورة دقيقة منذ مرحلة تقييم الخطر Risk Survey، وهذا التقييم يجب أن يركز على موقع الطاقة ومواقع مراكزها والمراكز البديلة وكيف يمكن المحافظة عليها عند وقوع الكارثة، خاصة وأنها تغدو ضرورية أكثر لعمليات الإنقاذ، فضلاً عن أهميتها لإعادة الإعمار، وتحريك عجلة الإنتاج مجدداً، كلما تكون فترة انقطاع العمل طويلة مع ما يتضمنه ذلك من احتمال زيادة في حجم الخسائر. ومن المؤشرات السلبية التي يمكن ملاحظتها في هذا الصدد: كون المشروع الصناعي يعتمد على خط واحد للإمداد بالطاقة الكهربائية حيث انقطاع هذا الخط يلحق أذى عارماً بجميع مقاطع الإنتاج وبالمشروع الصناعي ككل،

كما حدث عند وقوع زلزال تايوان. أو فيما إذا كان نظام الإمداد يعمل وفق ما يعرف باسم Redundant Ring System أو الربط الدائري الذي يعني أن تتوفر مجموعة إنشاءات متشابهة تحقق الإمكانية لمد كل منها الأخرى بالطاقة الكهربائية عندما تقتضي الضرورة ذلك ويتحقق هذا الأمر بأن تكون محطات التحويل أو المخارج التي تغذى منها هذه المجموعات مختلفة بحيث لا يعني قطع أحد الخطوط بالضرورة انقطاع الكهرباء عن باقي المنشآت.. بل يعني إمكانية الاستعانة بخطوط هذه المنشآت لاستدراك القطع المذكور.

مصادر المياه

يعتمد العديد من المشاريع والمصانع على توفر مصدر مياه دائم ومصادر بديلة كذلك، ويعتبر ذلك ضروريا وهاما في مختلف الظروف ولكن بصورة خاصة في ظروف كارثية كاشتعال الحرائق التي قد تكون حدثا مستقلا، وقد تكون مسبوقة بحدوث زلزال وبسببه. وتنبع أهمية وجود مصدر إضافي أو بديل من حقيقة أن الحدث قد يؤدي بالمصدر الأوحد للمياه ويسبب عدم القدرة على الاستفادة منه، وبهذا ينفتح المجال واسعا لمزيد من الخسائر والأضرار.

والمثال الصارخ على ذلك حدث أثناء زلزال "إزميت" في تركيا، فقد اشتعلت النيران في مصفاة "توبراس" نتيجة للزلزال ووجدت طواقم الإطفاء نفسها مجبرة على الاعتماد على خزانات الماء الموجودة بجوار المصفاة وعلى طائرات الإطفاء، ذلك أن مصدر المياه الداخلي في المصفاة قد انقطع كلية وخرج عن إمكانية الاستخدام.

المواصلات والاتصالات

وهذه المرافق على تنوعها من طرق عادية أو سكك حديدية أو موانيء ومرافيء وجسور قد لا يمكن ضمان استمراريتها بالصورة القادرة على تلبية الحاجة الزائدة

لاستعمالها خاصةً أثناء عمليات الإنقاذ، ولا تدخل أصلاً في نطاق إمكانية المشروع أو المصنع الذي يتم تقييمه من أجل تأمين خطر الزلازل ولكن لابد من أخذ أوضاعها في الاعتبار كواقع يزيد في حالة عدم الكفاءة من احتمال تحقق خسائر أشد وبصورة خاصة في التغطيات التي تشمل وقف العمل، فقد يكون لانهيار جسر أو إغلاق ميناء (كما حصل في TAI Chung) الذي تعطل لعدة شهور ، أثراً ضاراً ربما يزيد كثيراً من الكلفة الاقتصادية والتأمينية للزلزال .

إدارة الخطر

تلعب إدارة الخطر Risk Management -التي غالباً ما يتم تجاهلها- عاملاً هاماً جداً في التقليل من حجم الأضرار والحد من تفاقمها، والحقيقة أن إدارة كفوءة سوف يمكنها أن تحقق تحضيراً مسبقاً لاحتمال زلزال عن طريق وضع خطة تشمل جميع مرافقها ونقاط الإنتاج والتجميع لمنتجاتها وموادها الأولية، وأن تهيء عناصرها والعاملين لديها على كيفية التصرف في هذه الحالة المفترضة وخاصةً المجموعات التي يفترض أن لها دوراً إنقاذياً، ولاشك بأن منشأة لها مثل هذه الإدارة سوف تكون فرصتها أكبر في التعامل الناجح مع الكارثة ونتائجها، أكثر بكثير من منشأة ليس لها مثل ذلك .

ويمكننا الافتراض من واقع التجارب السابقة أن البنية التحتية للمنطقة التي يضربها زلزال شديد سوف تدمر بصورة كلية أو شبه كلية، وخطط الطوارئ الناجحة هي تلك التي تراعي هذا الاحتمال والتي تلحظ تبعاً لذلك تأمين الحد الضروري من ماء وأجهزة اتصال ومخزون من المواد التي يمكن وصفها بالحيوية .

ولعله يكون من الملائم جداً أن يُعهَد إلى جهة استشارية خارجية بالتفتيش على إجراءات السلامة والإجراءات الاحتياطية التي اتخذتها، والتحقق من كفايتها، مع ضرورة وضع تقرير تفصيلي يُوضح نقاط الضعف، إن وجدت، والتوصيات اللازمة لاستدراكها .

الرائد العربي ـــ_____ قد يحدث الزلزال

التأمين ضد خطر الزلازل

إن العبء الذي تخلفه الزلازل على صناعة التأمين شديد الوطأة ويظهر بصورة جلية كم هو من الضروري أن نمارس تقييماً حقيقياً لهذا الخطر. ومع أن تقييماً إفرادياً لكل موضع خطر أو لكل خطر إفرادي يعتبر أمراً شديد التعقيد وبعيد المنال، إلا أن هناك جملة من المعايير البسيطة التي يمكن أن تستخدم خلال فحص الخطر أو تفتيشه اليومي وتغطي بصورة معقولة المناطق والأمور والنقاط التي أشرنا إليها في الصفحات السابقة لا لتقليل الخسائر عند حدوث الزلزال فحسب بل وأيضاً لتقرير القسط الملائم للخطر الذي تغطيه.

ونحن نعلم إلى أي مدى قد تذهب إليه حصيلة خسائر زلزال والتي قد تفوق أقصى توقعاتنا، وعلينا أن لا نغفل أبداً عن السؤال الذي بدأنا به هذا الموضوع.

ختاماً تجدر الإشارة إلى أننا فيما أسلفنا على الصفحات السابقة لم نعرج على المسألة الاكتتابية لتأمين الزلازل والمعايير والأسس اللازمة لذلك، ولم نتناول النواحي الفنية للاكتتاب، ذلك أن هذا الأمر، على أهميته البالغة، لم يكن ضمن هذا الموضوع.

عمليات التحرر التدريجي
في أسواق التأمين العربية

جمال حمزة
الأمريكية لإعادة التأمين
القاهرة

إن المدخل الرئيسي لتناول موضوع تحرير أسواق التأمين في أي منطقة من العالم يعتمد أولاً على حسم القرار السياسي نحو انتهاج سياسة التحرير ذاتها ، ثم تحديد سرعة التحرك في هذا الاتجاه سواء بالانفتاح الكامل مرة واحدة، أو على فترات متتابعة تهيئ كل منها الفرصة المواتية لنجاح الخطوة أو الخطوات التالية. ولعل الاتجاه العام لهذه المنطقة يفترض تغليب وجهة النظر التي تستحسن انتهاج الأسلوب المتدرج باعتباره يمثل الحكمة والاعتدال في خطوات الإصلاح بدلا من أسلوب الصدمة الفجائية الذي اتبعته بعض دول العالم مثل تركيا والمكسيك وكانت له الانعكاسات السلبية المعروفة.

وكبداية لعرض وجهة النظر المؤيدة للتحرر التدريجي لأسواق التأمين العربية، فإنه يلزم أن نحدد أن معظم أسواق التأمين العربية خلال مراحل تطورها في النصف الثاني من القرن العشرين كانت تتمتع بدرجات متفاوتة من الحماية الحكومية الكاملة أو شبه الكاملة حتى تم توقيع اتفاقيه الجات في عام ١٩٩٣ وهو ما نتج عنه العديد من المظاهر السلبية التالية :

١ــ ضعف رؤوس أموال الغالبية العظمى من شركات التأمين العربية علماً بأن الحد الأدنى القانوني الذي كان يجب توافره كرأس مال شركات التأمين في معظم البلدان كان ضئيلا

للغاية (٢ مليون جنيه في مصر /١ مليون دينار في العراق /٦٠٠ ألف دينار في الأردن ... الخ).

٢ــ كنتيجة طبيعية لضآلة رأس مال شركة التأمين فإن حجم الموارد من الأقساط سيكون ضعيفاً نسبياً، وبالتالي فان الاعتماد على عمليات إعادة التأمين سيكون عالياً جداً، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الاحتفاظ والارتفاع النسبي المقابل لتكلفة إعادة التأمين بأشكالها المختلفة.

٣ــ محدودية الدور الذي يلعبه التأمين كأحد مصادر تعبئة الأموال والادخار وبالتالي فإن إسهام قطاع التأمين العربي في تمويل الاستثمارات سيكون بالطبع ضئيلاً إذا ما تمت المقارنة مع الدول الأكثر تقدماً.

٤ــ في ظل التوجيه والإشراف الحكومي الكامل فإنه يصعب تصور نمو صناعة التأمين بشكل متجانس مع الإطار العام لتطور الاقتصاد العربي بشكل شامل، ولعل أدل المؤشرات على ذلك هو أن أقساط التأمين في كافة الدول العربية عام ١٩٩٩ قد بلغت نحو ٥ مليارات دولار وهو ما يمثل ٠,٨% فقط من إجمالي الناتج القومي للدول العربية مجتمعة وذلك إذا ما قورن بنحو ٢٥٠٠ مليار دولار تمثل إجمالي حجم أقساط التأمين العالمية أو ما يعادل ٨,٥% من حجم الناتج العالمي.

٥ــ تركيز جهد شركات التأمين العربية على تسويق المنتجات التأمينية التقليدية دون الاتجاه نحو تطوير هذه المنتجات ضمن الأطر العالمية الحديثة.

٦ــ ضآلة الاهتمام بمفاهيم قياسات اتجاهات المستهلكين وأساليب إرضاء العميل وتكامل مراحل الخدمة التأمينية المقدمة والتي ترتبط بأساليب التسويق الحديثة.

٧ــ ضآلة الدور الذي تلعبه التأمينات التي تمس الاحتياجات الفردية كتأمينات الحياة والحوادث الشخصية والمعاشات والرعاية الطبية، في حين أنها تمثل نحو ٦٠% من حجم أقساط التأمين في العالم.

٨ ــ بشكل عام، لم تهتم شركات التأمين بالمساهمة الفعالة في عملية نشر الوعي التأميني لدى الجمهور، وتوعية الأفراد بحقوقهم التأمينية إلى الدرجة التي يمكن القول معها أن أساليب تعامل شركات التأمين مع جمهور المؤمن عليهم، قد تركت انطباعات وردود أفعال غير مواتية أو مشجعة تجاه صناعة التأمين ذاتها.

٩ــ إخفاق شركات التأمين بشكل عام في انتهاج برامج عمل تحقق لها النمو بشكل مناسب ومطرد من عام إلى آخر نتيجة التركيز المستمر على عنصر المنافسة السعرية في تسويق الخدمة التأمينية.

١٠ــ محدودية أو تواضع أنظمة المعلومات المستخدمة في العديد من الشركات بكافة أحجامها والأثر السلبي المترتب على ذلك من جهة ترشيد عملية اتخاذ القرارات الإدارية والفنية والاقتصادية.

١١ــ ضعف أو عدم ملاءمة التشريعات أو النظم الرقابية المتبعة في مجالات الإشراف والرقابة المنظمة لصناعة التأمين من حيث ضرورة كفاية رؤوس الأموال والاحتياطات والرقابة على اليسر المالي والارتقاء بالمفاهيم المحاسبية وأساليب تقييم أداء الخدمة التأمينية في كافة مراحلها.

١٢ــ التضخم المفرط في حجم العمالة في أسواق التأمين العربية بشكل عام وعلى وجه الخصوص في الأسواق التي تخضع للإشراف الحكومي الشامل، أدى لوجود مشاكل إدارية متعددة يصاحبها ارتفاع تكلفة التشغيل دون مردود اقتصادي حقيقي بشكل له انعكاس سلبي مؤكد على مستوى الخدمة والأداء شاملة العملية الإنتاجية.

والمتتبع لمراحل التطور الملازمة لقطاع التأمين العربي ككل خلال حقبة التسعينات من القرن الماضي، وهي الحقبة التي شهدت الاتجاه العالمي نحو العولمة وتوقيع اتفاقية تحرير التجارة والخدمات، فإنه سيلمس قدراً لا بأس به من التطور سواء الفعلي، أو على الأقل من حيث إدراك أهمية التطور بالنسبة للعديد من الأسواق العربية. وهذا التطور ناشئ بالطبع عن انتهاج أسلوب التحرر التدريجي في أسواق التأمين العربية والذي مهدت له المؤشرات العامة التالية:

١ـ تقوية المراكز المالية لشركات التأمين في الأسواق العربية نتيجة لتفعيل القوانين المنظمة لذلك.

٢ـ كنتيجة طبيعية لارتفاع حدود رؤوس أموال الشركات فإن الكيانات الأكبر حجماً تمكنت من استقطاب قطاع أكبر من جمهور المؤمن عليهم وبالتالي الاستحواذ على نصيب ضخم من حجم أعمال السوق بما يعني نمو مواردها من الأقساط مع ارتفاع معدلات الاحتفاظ والقدرة على التعامل مع أسواق إعادة التأمين بشكل تنافسي تفرضه الأهمية النسبية لموقعها في السوق.

٣ـ نمو دور إسهام قطاع التأمين في الاقتصاد العربي بشكل عام من خلال تطوير محافظ عمليات التأمينات الشخصية وإن كان الدور الذي تحقق حتى الآن يبدو متواضعاً بالمقارنة بالآمال المرجوة.

٤ـ إدراك شركات التأمين لأهمية تطوير دورها كمؤسسات تسويقية بالنسبة للمنتجات التي تقدمها لعملائها وما استتبع ذلك من تطور أساليب الإعلان والتسويق والإنتاج.

٥ـ اهتمام شركات التأمين بتطوير قاعدة التكنولوجيا تطويراً جذرياً وهو ما استتبع توفير الميزانيات اللازمة لتحقيق هذا الغرض واعتبار هذه التكاليف بمثابة استثمار وليس عبء على ميزانيتها.

٦ـ انتهاج شركات التأمين لسياسات تدريبية مكثفة تتناول الأسس العلمية والعملية اللازمة لتطوير الكوادر البشرية العاملة في كافة الأقسام. وتشمل سياسات التدريب كافة الأنشطة المطلوب تطويرها سواء محلياً أو خارجياً.

٧ـ تطوير أنظمة الإشراف والرقابة في الأسواق العربية الرئيسية مع استمرار تبادل المعرفة والخبرات بينها وبين الأسواق الأخرى من أجل تحقيق هدف التطوير الرقابي بصورة أكثر شمولاً مما هي عليه الآن.

ولقد صاحب اتجاهات تحرير الأسواق التأمينية العربية العديد من الدعاوى المضادة التي ترى في الاتجاه نحو التحرر الاقتصادي خطراً يهدد نمو صناعة التأمين العربية إن لم يكن يهدد وجودها في المقام الأول! ولعل أبرز هذه الدعاوى الغير متجاوبة مع النهج الانفتاحي كانت تتعلق بالاعتراضات التالية:

١ ــ هناك من يرى أن الاستثمارات الأجنبية في شركات التأمين العربية القائمة أو في إنشاء كيانات تأمينية جديدة مملوكة بالكامل للأجانب، ستكون مقدمة لامتصاص عوائد الأسواق العربية، حيث يفترض أن الاستثمار الأجنبي سيعمل ضمن نطاق كيانه الأكبر وقدراته المالية الأضخم، وبالتالي سيتمكن من المضاربة على الأسعار لزيادة حصته في السوق المحلية ومن ثم القفز للسيطرة عليها. وللرد على هذا الرأي (دعاوى الإغراق) فإننا نرى أن صناعة التأمين وإعادة التأمين هي صناعة عالمية بطبيعتها وأن احتياج الأسواق العربية للمزيد من الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي أمر مؤكد ولا يفترض أن دخول هذه الاستثمارات سيكون مردوده سلبياً وإنما هناك العديد من الإيجابيات المطلوبة بإلحاح في مجالات تقديم منتجات متطورة، وتحديث شبكات المعلومات والتكنولوجيا، والتدريب وتطوير أساليب الإدارة والإنتاج والاستثمار بشكل رئيسي.

٢ــ هناك من يفترض أن الاستثمارات الأجنبية في مجال التأمين سوف تسعى نحو إخراج مواردها المالية وفوائض أرباحها للخارج مما يؤدي إلى عدم استفادة أسواق الاستثمار المحلية من هذه الأموال وبالتالي عدم الحفاظ على حقوق حملة الوثائق. ولتناول هذا الرأي (دعاوى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج) فإنه يلزم التأكيد على أن رأس المال الوافد لابد أن يتمتع بحرية الحركة كمبدأ رئيسي ولكن من المؤكد أيضاً أن إعمال تشريعات الرقابة على التأمين بشكل فعال سيضع الضوابط اللازمة لضمان استفادة الأسواق المحلية من حركة رؤوس الأموال بكافة أشكالها، وأيضاً حركة أرباح استخدام رؤوس الأموال هذه.

الرائد العربي ـــ
\\ هناك من يرى أن تحرير التجارة والخدمات سيسمح .. ضمن ما يسمح به ـــ للشركات التأمين العالمية والمتعددة الجنسيات الضخمة والمقيمة بالخارج بالحصول - بشكل مباشر - على عقود التأمين التي تغطي الأخطار المحلية المتعلقة بالممتلكات والمسئوليات وكذلك الأفراد، مما يحرم أسواق التأمين المحلية من هذه الأعمال. وأصحاب هذا الرأي يحذرون دائما من خطورة اتساع مدى الحرية الممنوحة بموجب اتفاقية الجات على اقتصاديات أسواق الدول النامية التي ستحرم من مردود أعمال ضخمة كثيرة تقع ضمن حدود طاقاتها الاستيعابية المتاحة بالفعل. وللرد على ذلك الرأي (دعاوى حماية السوق المحلي وأيضا حماية حقوق المستهلك) فانه يلزم التنبه إلى أن الدول الموقعة على اتفاقية التحرير ستلتزم حتما بنصوصها طالما وقعت بالفعل على الاتفاقية وبالتالي فإنه يلزم تكييف أوضاعها المحلية عن طريق جذب الاستثمار الأجنبي إليها حتى يكون لها نصيب من الاستفادة في عملية التحرير التي ستحقق في نهاية الأمر ـــ شئنا أم أبينا ـــ الفرصة المتميزة للمستهلك للحصول على أفضل خدمة تأمينية من حيث السعر والجودة ، بغض النظر عن جنسية مقدم الخدمة.

\\ يخشى البعض من أن السماح للشركات الأجنبية والمتعددة الجنسيات بمباشرة العمل في الأسواق المحليه سيجلب معه عنصر عمالة أجنبية ستنافس العمالة المحلية وتضر بفرص استمرارها في العمل، مما يؤدي إلى اتساع هوة مشكلة البطالة. على أن تناول هذا الرأي (دعاوى الحفاظ على العمالة الوطنية) يبدو مسطحا إلى حد كبير، حيث يلزم هنا التأكيد على أهمية الحاجة الملحة لتطوير أساليب الإدارة المعتمدة على الخبرة الإدارية المتمرسة والمتفوقة، و أيضا على أدوات التكنولوجيا الحديثة لضمان التقدم والرقي الإداري ولرفع مستوى الإنتاجية وكذلك تخفيض النفقات الإدارية إلى المستويات المنطقية والمتمشية مع حجم الشركة، وأيضا حجم أعمالها. كذلك فإن اتساع حجم سوق التأمين المحلي يؤدي بالتبعية إلى خلق فرص عمل جديدة ومتنوعة بالنسبة للكوادر البشرية

المؤهلة بالفعل، وكذلك المبشرة والطموحة.

وإجمالاً لما تقدم، فإن استمرارية عملية تطوير أسواق التأمين العربية من أجل التحرير كهدف إستراتيجي، تستلزم وجود جدول زمني متأنٍ وواضح من أجل ضمان التنفيذ الدقيق الذي يجنب صاحب القرار عثرات الاندفاع والتسرع وذلك دون الإخلال بالالتزام بالمواعيد المقررة ضمن قواعد **اتفاقية الجات**. وأود هنا أن أحدد مجموعة من الضوابط العملية التي أرى أنها ذات أهمية قصوى بالنسبة لعملية التحرر الاقتصادي في أي قطاع تأمين عربي:

- **فعالية دور جهاز الإشراف والرقابة**

ويعتبر جهاز الإشراف والرقابة بمثابة صمام الأمان الذي يتولى متابعة تنفيذ مراحل التحرر المختلفة. فهو الجهاز صاحب السلطة المحلية في الاتصال والتنسيق مع المؤسسات العالمية المشرفة على برامج التطوير للدول المنضمة لاتفاقية الجات، وبالتالي فهو يملك القدرة على تحديد مسار التطوير ومداه الزمني بالإضافة إلى قدرته على تحديث تشريعات الرقابة المحلية بحيث تتمشى مع أحدث أساليب التشريع في الدول المتقدمة. وفي النهاية فإن جهاز الإشراف والرقابة هو الجهة التي ستحاسب على فعالية برامج التطوير والتحرر وأيضاً الأساليب المتبعة في هذا الاتجاه ما يضمن نجاح المشروع ككل.

- **فعالية دور اتحاد التأمين المحلي**

استكمالا لدور جهاز الإشراف والرقابة، فإن اتحاد التأمين في كل دولة يجب أن يلعب دوراً موازياً لإرساء القواعد الفنية الخاصة بتحديث أساليب تسعير الخدمة التأمينية في كافة فروع التأمين المباشر بما يضمن أن تكون الأسعار تنافسية من جهة وعادلة من جهة أخرى لضمان تقديم أفضل منتج يرغب فيه المستهلكون وبمستوى أداء يتسم بالرقي والفاعلية.

- **استحداث شبكة المعلومات الفنية والإحصائية**

لاشك في أن نجاح جهاز الإشراف والرقابة، وأيضاً اتحاد التأمين في أي سوق عربي يتوقف

على توافر المعلومات الإحصائية والفنية التي تخدم أعمالها وبالتالي فإن إنشاء أو تطوير شبكات المعلومات يعد المصدر الرئيسي لتمويل الأجهزة بما تحتاجه من بيانات نعينها على رسم سياساتها وتطويرها دائماً في الاتجاه الصحيح، كما أن توافر المعلومات الدقيقة يحقق أغراض الشفافية ويخدم عملية صنع القرار في كافة مراحله.

- **استكمال تنظيم سوق التأمين المحلـي**

وتشمل عملية التنظيم (أو إعادة التنظيم) مجموعة من الإجراءات الضرورية منها:

ــ تقوية القواعد الرأسمالية للشركات الحالية مع ضمان ملاءمتها لحدود الملاءة المالية اللازمة لمباشرة أعمالها على أن يصاحب هذا النشاط وجود استكمال عمليات تقييم الشركات المحليه بالشكل الذي يشجع الاستثمار المحلي والأجنبي على التوجه نحو قطاع التأمين.

ــ تحديد القواعد الرأسمالية المطلوبة بالنسبة لعروض الاستثمار الأجنبي في السوق المحلي.

ــ وضع أسس قبول الجهات الأجنبية التي ترغب في الاستثمار المحلي لضمان حسن اختيار الشريك الأجنبي سواء الذي يرغب في العمل منفردا أو الذي يتقدم لمشاركة رأس المال المحلي.

ــ تشجيع الكيانات المحلية الصغيرة على الاندماج فيما بينها من أجل المعاونة على خلق كيانات تأمينية أكبر حجماً تستطيع أن تصمد أمام المنافسة القادمة من الخارج.

ــ الإشراف على كافة أنشطة الدعاية والإعلان من أجل ضمان شفافيتها ودقتها وبعدها عن المبالغة الضارة، وذلك بغرض رفع مستوى الوعي التأميني.

ــ الاهتمام بالتدريب وتطوير الكفاءات البشرية سواء المتاحة بجهات الإشراف والرقابة أو بشركات التأمين ذاتها.

ــ الاندفاع الملح نحو تطوير برامج التقنية والتكنولوجيا المستخدمة في كافة قطاعات التأمين بالدولة.

التحديات التي تواجه
أسواق التأمين العربية في ظل العولمة*

فيري سليم
رئيس الهيئة المصرية للرقابة على التأمين
جمهورية مصر العربية

تتمثل العولمة في استراتيجيات وسياسات وبرامج تتميز باقتصاديات تحكمها اتفاقيات تحرير التجارة والأسواق المفتوحة وتحول الاقتصاديات الموجهة إلى اقتصاديات حرة تخضع لقواعد المنافسة وآليات السوق.

هذا وقد تبنت اقتصاديات الدول النامية — ومن بينها الدول العربية — هذا الاتجاه استجابة للمتطلبات الاقتصادية الجديدة من جهة والتزاماتها قبل المؤسسات الدولية (البنك الدولي — صندوق النقد الدولي) بتنفيذ سياسات للإصلاح الاقتصادي من جهة أخرى. ففي قطاع التأمين أعطيت الأولويات لسياسات الخصخصة والتحرر الاقتصادي وتحرير السوق وقد نتج عن هذه السياسات وغيرها العديد من الاتجاهات فيما يلي أهمها:

أولاً: تحرير هيكل سوق التأمين من خلال فتح باب مساهمة رأس المال الأجنبي في رؤوس أموال شركات التأمين وإعادة التأمين حيث قامت العديد من الأسواق بمراجعة تشريعاتها من أجل

---

* من الأوراق المقدمة للندوة العربية حول (العولمة وصناعة التأمين العربية) المنعقدة في القاهرة ٤–٥/فبراير شباط ٢٠٠١

إفساح المجال لرأس المال الأجنبي للمساهمة في قطاع التأمين.

ثانياً: تحرير الأسعار والتعريفات وعدم تحديد أو اعتماد الأسعار مقدماً من قبل هيئات الرقابة وذلك بهدف خلق مناخ مناسب لإعمال آليات السوق وبحيث يصبح لشركة التأمين حرية تقديم الوثيقة بالسعر الذي تراه مناسباً، فعلى سبيل المثال في مصر تم تحرير تعريفات وأسعار كافة فروع التأمين اكتفاءً بإخطار هيئة الرقابة قبل العمل بها.

ثالثاً: إلغاء الحصة الإلزامية لإعادة التأمين التي تسند إلى شركات إعادة التأمين الوطنية حيث قامت العديد من الدول بمراجعة تشريعاتها الخاصة بالحصص الإلزامية لإعادة التأمين ، ففي الجزائر أصبح من حق شركات التأمين أن تعيد جزءاً من اتفاقياتها مباشرة لمعيدي تأمين من اختيارها على عكس ما كان يحدث في الماضي حيث كان الصندوق المركزي لإعادة التأمين يحتكر هذا الحق، وفي مصر يجري تخفيض الحصة الإلزامية للشركة المصرية لإعادة التأمين تدريجياً وعلى مدى خمس سنوات.

وفي ظل العولمة وسياسات التحرر الاقتصادي تسعى الشركات العالمية إلى النفاذ إلى هذه الأسواق من خلال المساهمة في شركات قائمة بنسب عالية في رؤوس أموال شركات محلية أو من خلال الفروع والتوكيلات ومكاتب التمثيل التي تنشئها في هذه الأسواق.

وتولي شركات التأمين العالمية ومجموعات التأمين الرائدة اهتماماً كبيراً نحو النفاذ إلى أسواقنا العربية لما تتميز به من توافر إمكانات هائلة سواء بالنسبة لتأمين الممتلكات أو تأمينات الأشخاص . وتنظر الشركات المحلية إلى هذا الاهتمام على أنه قد يكون حكماً بالإعدام على بقائها واستمرار نشاطها حيث أنها قد تعودت لزمن طويل على الاستحواذ على نصيب مهم من السوق ورتبت أوضاعها على هذا الأساس، كما ساعدتها القوانين والأنظمة السائدة على أن تكون صناعة تتمتع بالحماية المحلية وهاهي اليوم تواجه الشركات العالمية التي تريد أن تشاركها في أسواقها مزودة بميزات عديدة أهمها:

أ – قدرات مالية فائقـــة

ب – تكنولوجيا متقدمة وقدرات بحتية لتقديم خدمات جديدة وعاليـــة الجـــودة خاصـــة في مجال تأمينات الأشخاص وبتكـــاليف تنافســـية.

ج – خبرات فنية وتسويقية متقدمة مؤهلة ومدربة تدريبـــاً عاليـــاً.

د – أن هذه الشركات في معظمها تنتمي لمجموعات تـــأمين عالمبسة رائسدة تكفـــل لهـــا المساندة القوية في ممارساتها سواء في مجال إعادة التـــأمين أو مجـــال الاســـتثمار.

وأن جهود هذه الشركات للنفاذ إلى الأســـواق النامـيـــة صاحبتـــها ممارســـات أخـــرى تعتبر ذات تأثير كبير على مستقبل صناعة التأمين في الـــدول الناميـــة ومنـــها الـــدول العربيـــة، ويمكن تلخيص بعض جوانب تلك الممارسات فيمـــا يلـــي:

– النقد المستمر والهجوم الشديد لمفهوم محلية التأمين المباشر لدى الأسواق النامية بحيث أصبح كثير من الأخطار، وخاصـــة الكبرى منها، يجري تأمينها خارج أسواقها باســـتخدام كافة الطرق والوسائل وبغض النظر عن أية قواعد وقوانين مانعة لازالت في أقطار عديدة.

– المطالبة المستمرة وبإصرار بإلغاء حصـــة إعـــادة التـــأمين الإلزاميـــة الـــتي تســـند إلى شركات إعادة التأمين الوطنية وذلك بغض النظر عـــن الكفـــاءة والمصـــداقية الـــتي أثبتتـــها العديد من الشـــركات.

– النقد الشديد لنظم التأمينات الاجتماعية، وكذلك لصنـــاديق التـــأمين الخاصـــة لكـــي تفتح نافذة كبرى أمام نشاط تأمينات الحياة للشـــركات العالميـــة الجديـــدة.

– إســـناد عمليات إعادة التأمين في الأسواق الوطنيه وفق برامج الشركات العالمية بحيـــث تجعل فروعها أو ما تنشئه من شركات في الأسواق الوطنية مجرد منافذ حيث لا تحتفظ من الأخطار والأموال في هذه الأسواق إلا بالنذر القليل مع الأخذ في الاعتبار صعوبة قيام هيئات الرقابة علـــى التأمين بفحص برامج إعادة التأمين لهذه الشركات واتخاذ إجراءات منع الإفراط فيها لما ترتبه مـــن آثار سلبية وتسرب الأقساط للخارج.

- التركيز المستمر على ضرورة توافر درجات تصنيف عالية بالنسبة لشركات إعادة التأمين مما يترتب عليه اختفاء سوق شركات إعادة التأمين المتوسطة وصغيرة الحجم وتحويل عمليات إعادة التأمين إلى الشركات العالمية حيث لا تتوافر هذه الدرجات من التصنيف في الأسواق النامية بصفة عامة.

المطالبة بإلغاء الشروط المعتادة والمتعارف عليها في اتفاقيات إعادة التأمين التي تعطي الحق لشركات التأمين بالاحتفاظ باحتياطي الأقساط والتعويضات لاستثمارها محلياً والسعي نحو إلغاء القوانين واللوائح التي تساند تلك الشروط ويجري ذلك خلال مفاوضات تجديد اتفاقيات إعادة التأمين، وكذلك في الندوات والمؤتمرات التي يساهم فيها بسخاء ممثلو الشركات الكبرى.

في ضوء ما تقدم، ومع القناعة الكاملة بأن العولمة أمرٌ لا رجوع فيه، يثار تساؤل: ما هي الإجراءات الواجب اتباعها في صناعة التأمين العربية من أجل حماية مصالحها في مواجهة التغيرات العالمية؟

إن هذا السؤال المهم الذي يعتبر تحدياً يمس صلب وجود ومستقبل صناعة التأمين ويقلق بعمق بال المساهمين والعاملين في الشركات بل وأجهزة الإشراف والرقابة أيضاً تختلف الشركات الوطنية في الرد عليه فمنها:

١- من يطالب الحكومة في بلده بضرورة الحماية عن طريق الحد من حرية دخول شركات جديدة.

٢- من يطالب عقد تحالفات فيما بينها تعزيزاً لمواقعها في مواجهة مخاطر التحرير.

٣- من يسعى للمشاركة والتعاون مع الشركات الجديدة ومحاولة إيجاد وسيلة للتعاون المباشر أو غير المباشر الذي يضمن الاستمرارية في السوق.

٤- من يفضل الانسحاب وبيع الشركة للوافدين الجدد.

ويمثل موضوع تحديد الخيارات الإيجابية المتاحة للشركات المحلية في أسواقها النامية لتحجيم

الضرر الناتج عن مخاطر التحرير. تحدياً آخر يتطلب وضع السياسات اللازمة التي تمكن من الاستفادة من الفرص المتاحة ومواجهة التحديات المفروضة ــ دون الإخلال بمفهوم السوق الخسرة ــ مع الأخذ في الاعتبار أن اقتراح هذه السياسات لا يستهدف التصادم أو اتخاذ موقف معاد ضد الشركات الوافدة بل العكس هو الصحيح فالهدف الرئيسي هو تطوير التعاون على جميع المستويات ولكن على أسس سليمة تحقق العدالة والتوازن في تحقيق المصالح.

وتتلخص السياسات المقترحة فيما يلي:

أولاً: على مستوى الدولة:

أ – **تطوير أنظمة الإشراف والرقابة ودعم الأجهزة الرقابية** حيث يتطلب تحرير أنشطة التأمين هيكلا رقابيا قويا يمتلك العديد من التشريعات والوسائل والإمكانات ووعيا تاما بالتطورات المتلاحقة في المجالات الفنية والتحليل المالي والخبرة الاكتوارية حتى يمكن تأدية مهمة الإشراف والرقابة بكفاءة عالية، وفي هذا الشأن فقد يكون من الضروري توجيه أجهزة الإشراف والرقابة للتركيز على تطوير البنية التشريعية لقطاع التأمين لتنظيم السوق وفقا للمعايير والضوابط العالمية في هذا المجال وذلك من خلال :

- وضع شروط مشددة لتأسيس شركات التأمين تتناول تحديد اشتراطات خاصة بمؤسسي الشركة لضمان عدم سيطرة جهات أو أفراد لا يتمتعون بالخبرة الكافية أو السمعة الحسنة أو الكفاءة الإدارية الملائمة لشركات التأمين بما يصون أسواق التأمين العربية من الاضطرابات التي يمكن أن تتعرض لها لو وقعت تحت سيطرة أفراد أو جهات غير مؤهلة لذلك ، وكذا تكوين مجلس الإدارة والشروط الواجب توافرها في أعضائه أو الحد الأدنى للمؤهلات الفنية والمالية للمدراء التنفيذيين في الشركات كذلك تحديد أسلوب استثمار أموال الشركات بما يخدم الاقتصاد الوطني... الخ

- الارتقاء بالرقابة على المؤسسات العاملة في مجال التأمين والأدوات التأمينية المستخدمة.

- التأكيد على الالتزام بالمعايير المحاسبيه والماليـــة الدوليـة .

- مراجعة قواعد كل من الحد الأدنى لرأس المال المطلوب وأسس التسعير وتقدير الأصول والالتزامات وسياسات الاستثمار.

- العمل على توفير مزيد من الحماية للعملاء وحملة الوثائق بمــا يــؤدي إلى كســب مزيد من المصداقية لسوق التأمين العــربي.

- تدعيم الدور التنظيمي لاتحادات التأمين في الدول العربيــة للعمــل علــى التنســيق بين القائمين على صناعة التأمين العربية بما يؤدي إلى إرساء مواثيــق العمــل وتنظيــم حركة الأسـواق.

ب ــ **معالجة السياسات الضريبية** حتى تصبح مشجعة لكافة فروع أنشطة التأمين وخاصـة الفروع التي تنخفض معدلاتها وتحتاج لدفعة قوية مثل تأمينات الحياة.

ج ــ **تشجيع عمليات الاندماج** بين شركات التأمين مسايرة للاتجاه العــالمي في قطــاع التأمين بتكوين كيانات كبيرة على أساس قواعد مالية وفنية ضخمة حتى تتمكن هــذه الكيانات من المنافسة بقوة في ظل آليات السوق من خلال منح حوافز كالإعفــاءات الضريبية خلال فترات زمنية محددة.

د ــ **العمل على توسيع نطاقات التغطيات المستحدثة** في السوق بغــرض فــرض بعــض التغطيات الإجبارية اللازمة لحماية رأس المال القومي وأفراد المجتمع.

هـ ــ **الاهتمام بتطوير سوق الأوراق المالية** بما يساعد على فتح مجالات الاستثمار الواســعة أمام شركات التأمين سواء لتحسين العائد من الاستثمار أو لتوسيع فرص المســاهمة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

و ــ **الدعم السياسي** من الدول لأجهزة الإشــراف والرقابة بما يضمن تحقيــق أهدافــها وفرض رقابة فعالة على السوق.

ز ـــ **فرض إجراء التأمين** على الممتلكات والمسؤوليات المحلية داخل البلد المعني علـــى أن لا يكون مقيداً بإجراء التأمين لدى شركة معينة دون غيرها بل تكون المنافســـة والإرادة الحرة هي التي تختار الشركة المناسبة لإجراء التأمين لديها.

ح ـــ **إلزام شركات التأمين** وإعادة التأمين باستثمار الاحتياطات الفنية لشركات التـــأمين وإعادة التأمين في البلد الذي تتكون فيه حصيلة أقساط التأمين.

ط ـــ **تضمين نظم الإشراف والرقابة** إجراءات رادعة وعقوبات مشددة لتجنب ارتكـــاب المخالفات والتجاوزات .

ثانياً: على مستوى أسواق التـــأمين:

أ ـــ **تحسين صورة سوق التأمين** لدى جمهور المواطنين من خلال بذل الجهود اللازمة في مجال نشر الوعي التأميني مستخدمين في ذلك كافة الوسائل الممكنة والمتاحة في هـــذا المجـــال ووفق خطة مدروسة ومتكاملة.

ب ـــ **وضع دستور لمزاولة العمليات التأمينية** فيما بين الشركات وبعضـــها وفيمـــا بـــين الشركات والوسطاء وفيما بين الوسطاء والعملاء .

ج ـــ **تأكيد عنصر الشفافية** بين الوحدات العاملة بالسوق وبين جمهور العملاء.

د ـــ **تدريب القيادات** وشاغلي مناصب الإدارة العليا حتى يمكن أن تعتمد الصناعـــة علـــى المتخصصين من ذوي القدرة العالية على التنافس مع من يماثلهم في السوق العالمية .

هـــ ـــ **إنشاء معاهد تدريب متخصصة** لضمان تواصل الأجيال من الكوادر الفنية اللازمـــة لإدارة سوق التأمين مع توفير الدعم المخصص للبحث العلمي والتدريب وإرسال البعثات العلمية والدراسة للأسواق المتقدمة لاكتساب الخبرات والمهارات الفنية اللازمة خاصة في مجالات الخبرة الإكتوارية.

و- **إنشاء مراكز معلومات** تتوافر لديها المعلومات والبيانات عن المتغيرات في هيكل السكان والعمالة ومراكز الدخل والإنتاج والأصول والمشروعات القائمة والتعاقدات الجديدة والأخطار المختلفة حتى يتاح لإدارات شركات التأمين إمكانية دراسة السوق ووضع وتنفيذ الخطط السليمة لتطوير محافظه.

ثالثا: على مستوى شركات التأمين:

١ـ **الحد من المنافسات الضارة** بين الشركات المحلية في الأسواق العربية حيث من المؤكد أن استمرار هذه المنافسة سوف يستنزف أموال هذه الشركات وخاصة ذات الكيانات الصغيرة مما يقوض قطاع التأمين في حالة تعرض الشركات لعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها ويهدر الثقة في القطاع ككل ويزيد الجذب إلى الشركات ذات السمعة العالمية.

٢ـ **إن الشركات الكبيرة التي قد تنساق** في المنافسة الضارة دون أساس فني لن تتمكن من تكوين حصيلة الأقساط اللازمة لمواجهة الخسائر المحتملة مما قد يؤثر في المدى الطويل على احتياطاتها الفنية والمالية التي قد تستنزف، وبالتالي لا تتمكن من الاستمرار، وفي هذه الحالة فإن الأعباء الكبيرة والتكاليف الإدارية تصبح عبئا ضخما مما يزيد من صعوبة المنافسة بهذه الأعباء وقد تجد هذه الشركات أنها لا تستطيع الاستمرار في المنافسة بهذه الأوضاع أو تستمر إلى أن تصل إلى نقطة الانهيار.

٣ـ **تتميز معظم أسواق التأمين في الدول العربية** بأنها أسواق محدودة ولا تتناسب مع عدد الشركات العاملة في كثير منها. وحيث أن شركات التأمين تحتاج إلى قاعدة عريضة من العملاء للتأمين على الأخطار المرتبطة بأنشطتهم الإنتاجية وبحياتهم الشخصية لتحقيق قانون الأعداد الكبيرة وفتح الأسواق في ظل تلك الظروف يتطلب استكشاف سبل

جديدة لزيادة حجم الطلب على التأمين في السوق العربية وقد يكون دعم نشاط التكافل كفرع مطلوب من فروع التأمين ، وكذا التأمين الصحي من بين هذه السبل.

٤- **إن كثير من الأسواق العربية** تخلو من شركات وهيئات الإنتاج والسمسرة على نسق هيئات وشركات السمسرة في الأسواق العالمية التي تقوم بخدمة العميل في كافة المجالات وتقدم له الخدمة المطلوبة بأقل تكلفة وتتولى عنه مباشرة كل الخدمات الفنية والمالية وتسوية التعويضات مع شركات التأمين .

٥- **تطوير كفاءة الجيل الحالي** من مكتتبي التأمين على أساس فني سليم، وإعدادهم لمواجهة تسعير الأخطار المختلفة التسعير السليم مع جيل جديد من مكتتبي التأمين لم يتعامل مع التعريفات المحددة بحيث ينشأ معتمداً على تقديره العلمي لتسعير الأخطار وفقاً للمؤشرات الخاصة بالحوادث ومعدل الخسائر واحتمالات المستقبل أخذاً بكافة الظروف المحيطة بالخطر من عوامل مادية ومعنوية.

٦- **الاستخدام الأقصى لطاقات التأمين** وإعادة التأمين الموجودة فعلاً في الأسواق العربية حيث توجد شركات إعادة تأمين كفء في الدول العربية أثبتت على مر السنين مصداقيتها و لم تفشل في تاريخها في الوفاء بأي التزام عن أية عملية قبلتها محلياً أو عالمياً. وهذه الشركات معروفة لدى ذوي المهنة في الأسواق العربية وهي تمثل طاقات وطنية تفرض الضرورة إزالة الحواجز التي توضع في طريق نموها.

والخطوة الأولى في هذا الصدد هي توجيه هيئات الرقابة إلى إضافة معيدي التأمين الوطنيين في السوق العربي في قوائم معيدي التأمين المسموح للشركات المحلية التعامل معهم.

على أن تعمل تلك الهيئات على اتخاذ كافة التدابير والوسائل لتسهيل تبادل الأعمال بين الأسواق العربية.

٧-**تدعيم وتقوية المراكز المالية** لشركات التأمين وإعادة التأمين وزيادة رؤوس الأموال وتمهيد السبيل إلى الادماجات أمرا تفرضه مرحلة العولمة.

٨- **إقامة نوع من أنواع التحالف** بين شركات التأمين والبنوك، ومثل هذا التحالف قد يتضمن مجالات مثل تسويق التأمين وتحصيل الأقساط والاستثمارات وقد حظي هذا الاتجاه بأهمية خاصة في أسواق التأمين بالدول المتقدمة.

٩- **عقد تحالفات** فيما بين الشركات في الأسواق الوطنية بحيث تتمكن من عرض خدمات متكاملة مما يؤدي إلى تقلص المنافسة وزيادة الطاقات الاكتتابية وتنويع وتطوير شبكات التوزيع بحيث تقترب من المستهلك وتلبي حاجاته بقدر أكبر من المرونة والسرعة، وقد يكون التحالف بديلاً للإدماج الذي لم يلق بعد القبول من الأسواق العربية وأسباب ذلك معروفة.

١٠- **تطبيق أسعار عادلة للمنتجات** التأمينية بالمقارنة بالحماية التأمينية التي تقدمها الشركة، وقد يكون من المناسب في هذا الشأن وضع حدود عليا لتلك النسبة من القسط التي يمكن للشركة دفعها للمنتج في صورة عمولة إنتاج عن عمليات التأمين المختلفة باعتبار أن عمولة الإنتاج تمثل الجانب الأعظم من مصروفات التأمين.

رابعاً : التعاون على المستوى العربي:

يجب على المؤمنين ومعيدي التأمين في الدول العربية العمل معاً لمواجهة التكتلات الاقتصادية التي تتكون على المستوى الدولي وذلك بوضع استراتيجية للتأقلم على المناخ الاقتصادي الجديد ومن المؤكد أن الخروج من الساحة سيكون مصير من لن يستطيع التأقلم مع الوضع الجديد

وبالتالي فهناك فرصة لتنمية التعاون بين أسواق الدول العربية، كما يجب تشجيع الشراكة على أرض الواقع بحيث تضمن انتقال تلك الأخطار التي لا يستطيعون التعامل معها فقط محلياً إلى الخارج.

إن اندماج الشركات الوطنية والإقليمية سيسمح بإنشاء كيانات قوية قادرة على الاستمرار في السوق، وبهذه الطريقة تتجنب الدول العربيه توزيع وتشتيت مواردها المحدودة وتستطيع تكوين تكتلات مناظرة لتلك الموجودة في مناطق أخرى من هذا العالم.

لذا فإنه من مصلحة الشركات الوطنية العربيه أن تقوم بالتخلص من حواجز انعدام الثقة التي تفصل بينها بهدف تسهيل إسناد عمليات إعادة التأمين أو حتى القيام بعمليات المشاركة خارج حدودها، ومن المعروف أن مثل هذه السياسة تتطلب مراجعة التشريعات المعمول بها في الأسواق العربية.

قد يكون الحل بالنسبة لصناعة التأمين العربية هو وضع الانضمامات الإقليمية الخاصة بعملية التحرر الاقتصادي وتحرير السوق محل الاهتمام ويجب أن تتم مراجعة التشريعات الوطنية بهدف فتح وتحرير السوق وإزالة الحواجز التجارية. وبالتالي سيصبح في إمكان الكيانات الإقليمية أن ترى النور وتنافس الشركات الضخمة.

في ظل الوضع الراهن فإن القطاع الخاص هو صاحب المبادرة ولكن على الحكومات خلق الإطار المناسب لإنجاح تلك المبادرة.

أسواق التأمين العربية
في مواجهة
متطلبات العضوية في منظمة التجارة العالمية *

الدكتور مصطفى رجب
المدير العام لشركة الظفرة للتأمين
الإمارات العربية المتحدة

في موضوع أثار ولا زال يثير الكثير من الجدل، مثل موضوع الجات والجاتس ومنظمة التجارة العالمية، قد يكون من المناسب أن تتم المعالجة على شكل حوار مع النفس ثم مع الآخرين، والحوار، إن كان موضوعياً، فلا بد أن يفضي إلى نتيجة تنطوي على منفعة. لذلك يطيب لي، أن ابدأ هذا الموضوع بالتساؤلات التالية:

١- هل أن النصوص الواردة في اتفاقية الجاتس (الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، ومنها خدمات التأمين) كافية لحماية مصالح الدول النامية؟

٢- وإذا كانت الاتفاقية تنطوي على بعض الآثار السلبية المصاحبة لعملية تحرير التجارة، وإذا كانت أسواق التأمين العربية مجتمعة تعتبر صغيرة جداً بالقياس إلى أسواق المنطقة الآسيوية (باستثناء اليابان) ومنطقة أمريكا اللاتينية، فهل ستستطيع الأسواق العربية مواجهة تلك الآثار والوقوف بوجه تلك الأسواق وهي منفردة على الرغم من صغرها وهي مجتمعة؟

---

* من الأوراق المقدمة خلال الندوة العربية حول " العولمة وصناعة التأمين العربية " المنعقدة في القاهرة بتاريخ ٤-٥ فبراير / شباط ٢٠٠١ .

٣- وإذا كانت الاتفاقية تنطوي على أحكام تستطيع الدول النامية من خلالها حماية مصالحها فهل أن العلاقات التجارية الدولية محكومة بنصوص الاتفاقيات فقط؟

من وجهة النظر التأمينية: ورجال التأمين يتصفون عادة بالحذر، فإنني لن أدعي أنني سأقدم الإجابات الشافية لهذه التساؤلات الكبيرة إلا أنني سأحاول إلقاء حزمة من الضوء على طريق الإجابة.

وقبل الإجابة، أو محاولة الإجابة على الأصح، لابد من الحديث بعض الشيء عن المنظمة والجاتس ثم أعرج على بعض ملامح أسواق التأمين العربية لكي أنتهي إلى حيث تقودنا تلك التساؤلات.

أولاً: منظمة التجارة العالمية والجاتس

١ – مقدمة تاريخية:

انبثقت منظمة التجارة العالمية عن اتفاقيات الجات كما تم التوصل إليها في دورة أورغواي في سنة ١٩٤٤ والاتفاقيات المتفرعة عنها ومن بينها اتفاقية الجاتس (الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات).

يقول مؤرخو المنظمة (وقد أصبح للمنظمة من يكتب في تاريخها) أن المساعي الأولى التي بذلت من أجل التوصل إلى نوع من نظام تجاري عالمي في الخدمات المالية (ومن بينها التأمين) قامت بها مجموعة AIG الأمريكية خلال دورة طوكيو في نهاية السبعينات. فهذه المجموعة كانت تلاقي صعوبات جمة في دخول أسواق التأمين الآسيوية بسبب الإجراءات الحمائية والقيود التي كانت تفرضها تلك الأسواق أمام دخول شركات التأمين الأجنبية، ثم انضمت إليها مجموعة أميركان اكسبرس ولحقتها مجموعة سيتي كورب.

ولقد أثمرت تلك الجهود، بعد أن هددت الولايات المتحدة الأمريكية بترك المفاوضات، في إدخال الخدمات بشكل عام والخدمات المالية بشكل خاص (وليس فقط التأمين والأعمال المصرفية) حيث أدخلت هذه الأمور في مفاوضات الجات- دورة أورغواي خلال السنوات ١٩٨٦-١٩٩٣. وقد بذلت تلك المجاميع الثلاث جهوداً مضنية من أجل قبول مبدأ حرية دخول الأسواق والمعاملة الوطنية.

ولقد تمت المساومة بين شمول المنتجات الزراعية والخدمات بشكل يجعل قبول الأولى من قبل الدول المتقدمة مرتبطاً بقبول الثانية من قبل الدول النامية.

ومن الجدير بالذكر أن عدد الدول الأعضاء في المنظمة قد وصل الآن إلى ١٤٠ دولة تشكل الدول النامية الغالبية العظمى من هذا العدد وأن عدداً آخر يتفاوض الان من أجل الانضمام إلى المنظمة.

٢- الأسس التي تقوم عليها الجاتس:

تقوم اتفاقية الجاتس على أسس وقواعد هدفها الأول والأخير تسهيل مهمة موردي الخدمات من أجل تقديم خدماتهم عبر الحدود الوطنية دون حواجز حمائية أو عقبات إدارية غير مسموح بها أو لم يتم إدراجها في جداول الالتزامات المقدمة.

أهم الأسس التي تقوم عليها اتفاقيات الجات والجاتس هي مايلي:

١- مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية	Most Favoured Nation
٢- مبدأ حرية دخول السوق	Market Access
٣- مبدأ المعاملة الوطنية	National Treatment
٤- مبدأ العلانية (أو الشفافية)	Transparency

ويلاحظ أن المبدأ الأول يتم تطبيقه على شكل جداول سلبية أي أن المبدأ يسري على كافة الخدمات عدا الخدمات التي تحددها الدولة العضو في الجداول المقدمة من قبلها (وهذا ما يطلق عليه بالجداول السلبية) وهو أساس يعمل في غير صالح الدول النامية.

الأساسان الثاني والثالث يطبقان على شكل جداول إيجابية أي أنهما لا يسريان إلا على الخدمات التي تدرجها الدولة العضو في الجداول الوطنية المقدمة (وهذا ما يطلق عليه بالجداول الإيجابية) وهو أساس يعمل في صالح الدول النامية.

أما المشتريات الحكومية (بما فيها المشتريات الحكومية من الخدمات المالية ومنها التأمين) فهي خاضعة لاتفاق متعدد الأطراف غير ملزم لأعضاء المنظمة ولم يوقعه إلا عدد قليل من الدول. وهذا يعني أن الدول التي لم توقع عليه لها مطلق الحرية في قصر مشترياتها من الأغطية التأمينية على شركاتها الوطنية.

٣- الجاتس والدول النامية:

منذ التوقيع على اتفاقية الجاتس في سنة ١٩٩٤ ارتفعت بعض الأصوات في الدول النامية محذرة من الآثار السلبية التي ستترتب على تطبيق تلك الاتفاقية حيث يرى أصحاب هذا الرأي:

أ ـ أنه إذا كانت اتفاقية الجات الخاصة بالسلع تحتوي على تنازلات متقابلة على أرض الواقع بين الدولة المتقدمة من جهة والدول النامية من جهة أخرى، فإن اتفاقية الجاتس لا تحتوي بالنسبة للدول النامية، إلا على تنازلات من جانبها لأنه ليس لدى هذه الدول ما تصدره من خدمات وبشكل خاص خدمات مالية إلى الدول المتقدمة. فلا بنوك أو شركات تأمين من الدول النامية تستطيع اختراق أسواق الدول المتقدمة ولا ملكية فكرية ترغب في حمايتها ولا تقنية معلومات تحاول أن تسوقها.

ب ـــ إن جعل الجداول الوطنية، بالنسبة لمبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية، على شكل جداول سلبية يقيد من حرية الدول النامية في الدخول في اتفاقيات ثنائية هدفها إعطاء معاملة تفضيلية للشركات التابعة للدولة أو دول معينة. وبالرغم من السماح للدول الأعضاء بالخروج على هذا المبدأ في الجداول الوطنية في حالة معينة، إلا أن ذلك حدد بشكل مبدئي بمدة لا تتجاوز عشر سنوات.

ج ـــ إن فترة العشر سنوات المنصوص عليها كمهلة نهائية لإزالة بعض القيود هي مدة غير كافية بالنسبة للدول النامية ولذلك ارتفعت بعض الأصوات مطالبة بتمديد هذه المدة.

د ـــ إن العديد من الدول الناميه اختار، هذا اختيار مشروع، أن لا يطبق مبدأ حرية دخول السوق ومبدأ المعاملة الوطنية بالنسبة لبعض النشاطات في قطاع الخدمات. كما أن العديد من الدول قد استعمل حقه بموجب المادة (٢) من اتفاقية الجاتس بشأن الاستثناءات من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية من ميادين رئيسية كالمعاملات المصرفية والتأمين.

٤ - الجاتس والدول المتقدمة:

أما الدول المتقدمة، وبالرغم من المكاسب الكبيرة التي حققتها في التوصل إلى اتفاقية خاصة بالخدمات وبشكل خاص الخدمات المالية، فقد ارتفعت في هذه الدول بعض الأصوات منتقدة من النواحي الآتية:

١ـــ إن الخدمات أبعدت، دون مبرر، عن الاتفاقية الأساسية (الجات) وتم وضعها في اتفاقية خاصة.

٢ـــ إن الاتفاقية، اتفاقية الخدمات، تحتوي على عدد قليل من الالتزامات بحيث أصبحت ذات طبيعة عامة.

٣ــ إنه كان من الأنسب، (من وجهة نظر الدول المتقدمة) جعل تطبيق مبدأ حرية دخول السوق ومبدأ المعاملة الوطنية على شكل جداول سلبية أي أن يطبق المبدآن على جميع الخدمات باستثناء تلك التي ترغب الدولة العضو استثناءها وليس العكس.

٤ــ إنه من غير المناسب تمديد مدة العشر سنوات إذ أن الدول النامية تتأخر عادة في اتخاذ الإجراءات ثم تأتي لتطالب بالتمديد.

وفي الوقت الذي يغيب فيه التنسيق بين الدول النامية فإن الدول المتقدمة تجتمع وتنسق وتتفق (وقد تختلف) إلا أنها على كل تحدد مواقفها. ويبدو أن مطالب الدول المتقدمة بالنسبة للخدمات بشكل عام والخدمات المالية بشكل خاص تتمركز حول الأمور الآتية:

١ــ الحق في دخول السوق والتنافس وفي ذلك تحقيق لمصلحة المستهلك التأميني.

٢ــ ضرورة ضمان وحدة المعاملة بين الشركات الوطنية والأجنبية.

٣ــ إزالة العوائق الإدارية عدا تلك التي تتطلبها المقتضيات الأمنية.

٤ــ إلغاء القيود على احتلال الجانب للمراكز القيادية في الشركات.

٥ــ فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية في شركات التأمين وإعادة التأمين المحلية.

٦ــ المرونة في إجراءات تحويل النقد سواء بالنسبة للاستثمارات أو عمليات التأمين وإعادة التأمين.

٧ــ ضرورة استبعاد شرط الحضور الفعلي في الداخل من أجل تقديم الخدمات المالية.

٨ ــ حرية التأمين خارج الدولة بالنسبة للمستوردات.

٩ــ حرية التأمين بعملة غير العملة المحلية.

١٠ــ حرية إسناد أعمال إعادة التامين إلى الخارج

١١ــ ضمان عدم وضع قيود جديدة.

ومنذ فشل مؤتمر سياتل فإن جهود الدول المتقدمة تتركز على عقد مفاوضات جديدة من أجل الإسراع في تقليص الحواجز التجارية أمام تجارة الخدمات وأعلنت مؤخراً المملكة

التجارية للولايات المتحدة الأميركية في مفاوضات الجات أن مقترحات أمريكية جديدة ستقدم وأن من شأن تلك المقترحات تحديد حواجز تجارية معينة كالضرائب والرسوم المفرطة والمعاملة التفضيلية للشركات المحلية التي ترى الولايات المتحدة أن يتم خفضها أو إزالتها في أحد عشر نشاط خدمي.

٥- الجاتس والتكتلات الإقليمية:

أتت اتفاقية الجاتس على مبدأ هام وهو أنه لا يوجد في الاتفاقية ما يمنع أياً من الأعضاء من أن يكون أو يصبح طرفاً في اتفاق لتحرير التجارة في الخدمات.

وقد أصبحت التكتلات الإقليمية تشكل هاجساً حقيقياً للعالمية التي تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيقها. وقد توجهت أجهزة المنظمة نحو دراسة مدى انسجام نصوص الاتفاقيات الإقليمية مع أحكام اتفاقيات الجات والجاتس. إلا أنها بالرغم من كل جهودها، فإنها لم تتوصل إلى نتائج محددة. فمن بين ١٠٠ اتفاقية ثنائية وجماعية على المستوى الدولي اعتبرت ٦ اتفاقيات منها فقط منسجمة مع أحكام اتفاقية الجات المتعلقة بالتكتلات الإقليمية.

وبالرغم من الحديث المتكرر عن العالمية والمنظمة فإن الاتجاه نحو الإقليمية يتعمق يوماً بعد يوم. ولقد أبدى مدير عام المنظمة السيد /مايك مور/ إحساساً بالمرارة حينما أعلن بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١١ (أن هناك خطراً متنامياً متمثلاً في أن الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف قد يأتي وقت نعتبر فيه.. بديلاً عن تحرير التجارة المتعددة الأطراف لا متممة لها).

ولقد أصبح عالم اليوم عالماً منقسماً إلى تكتلات إقليمية قطع بعضها شوطاً كبيراً نحو التنسيق والتكامل بل والتوحيد. وأهم هذه التكتلات هي:

١ ـــ الاتحاد الأوروبي (E U): ويتكون الآن من ١٥ دولة ومن المتوقع أن يرتفع العدد في المستقبل القريب إلى ٢٧ أو ٢٨ دولة.

٢ـ مجموعة النافتا (NAFTA) : بين الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا والمكسيك. وبالرغم من أن الاتفاق بين هذه الدول قد بدأ في سنة ١٩٩٤ إلا أن المجموعة قطعت شوطاً كبيراً في تحرير التجارة داخل المجموعة وتعتبر من أكثر الاتفاقيات الجماعية والإقليمية شمولاً بالنسبة للخدمات والاستثمار.

٣ـ مجموعة (MERCOSUR) والمكونة من الأرجنتين والبرازيل والأورغواي والبارغوي. وقد بدأ الاتفاق بين الأرجنتين والبرازيل في سنة ١٩٨٦ وتم اكتمال المجموعة بانضمام الأورغواي والباراغواي في سنة ١٩٩١.

٤ ـ مجموعة الاسيان (ASEAN) بين إندونيسيا، ماليزيا، بروناوي، الفليبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام.

٥ ـ وهناك مجاميع أخرى منها:

- ANDEAN بين بوليفيا، كولومبيا، الأكوادور، بيرو، فنزويلا.
- APEC بين استراليا، أمريكا الشمالية، شرق آسيا.
- والاتفاق الخاص بين استراليا ونيوزيلانده.
- LAFTA وتضم العديد من دول أمريكا اللاتينية.

ولم يقتصر الأمر على تقسيم العالم إلى وحدات إقليمية بل تجري الآن مفاوضات بين بعض تلك التكتلات من أجل التنسيق وتوحيد المواقف كما يجري التشاور الآن بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة النافتا ، وبين مجموعة ميركاسور والاتحاد الأوروبي. وهناك مشروع اتفاق FTAA الذي سيضم جميع دول أمريكا اللاتينية (عدا كوبا) حيث يتوقع أن تكتمل أسسه في عام ٢٠٠٥.

ثانياً: أسواق التأمين العربية ومنظمة التجارة العالمية

انضمت حتى (كانون الأول – ديسمبر ٢٠٠٠) عشر دول عربية إلى منظمة التجارة العالمية وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، جيبوتي، قطر، الكويت، مصر، المغرب، موريتانيا.

كما أن ست دول عربية أخرى تتفاوض حالياً للانضمام إلى المنظمة هي: الجزائر، السعودية، السودان، عُمان، لبنان، اليمن.

وقد استعملت، بعض الدول العربية التي انضمت إلى المنظمة، حقها في استثناء أعمال التأمين من مبدأ حرية دخول السوق ومبدأ المعاملة الوطنية، كما ربطت دول أخرى قبولها للمبدأين أعلاه بالحاجة الاقتصادية على أن يتم تخفيف ذلك الربط على مراحل بدأ بالتأمين على الأشخاص لكي ينتهي الأمر بعد عدة سنوات بالتأمين على الممتلكات. كما أن دولاً أخرى ربطت دخول الشركات الأجنبية للسوق المحلية بنقل الخبرة الفنية.

لقد سبق وأن تقدمت ببحث إلى المؤتمر العام الثالث والعشرين للاتحاد العام العربي للتأمين الذي انعقد في أبو ظبي خلال الفترة ٢٧-٣٠ آذار (مارس) ٢٠٠٠ حول (التكتل التأميني الإقليمي لمواجهة استحقاقات الجاتس). وليس في نيتي تكرار ما قلته آنذاك فالبحث موجود ضمن وثائق المؤتمر. إلا أنني، رغبة في الإيضاح، أقول أن برنامج العمل الذي طرحته في البحث يصلح ، في العديد من جوانبه، كبرنامج عمل لأي تكتل إقليمي عربي مع بعض التعديل طبعاً لكي ينسجم مع الواقع العملي لهذا التكتل أو ذاك بل ويمكن أن يكون مادة لبرنامج عمل تأميني عربي على المستوى القومي إن توفرت الإرادة.

ولقد كان من المفروض أن تنتمي الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية بعد أن تكون قد حققت تكتلاً تأمينياً تستفيد من خلاله من برنامج متبادل للأفضليات لاتستفيد منه الشركات التابعة للدول الأخرى عند تحرير التجارة في الخدمات طبقاً لاتفاقية الجاتس.

ولن أجد وصفاً عما يمكن أن تتعرض له الأسواق العربية وخصوصاً تلك التي لازالت تعتمد سياسة حمائية في نشاط التأمين خيراً من ذلك الذي قدّمه الأستاذ جوزيف زخور حينما

كتب في حقل (مفكرة ضامن عربي) الذي ينشر في مجله البيان تحت عنوان (دروس من إمبراطورية الشمس).

يقول الأستاذ زخور بعد أن أشار إلى "أن خمس شركات يابانية هوت مباعاً خلال السنتين الماضيتين" : (بات معلوماً أن اليابان وبعد نكث ومداهنة، عقدت والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقاً يقضي بفتح الحدود وحريه التبادل التجاري والصناعي وتنقل الأشخاص والرساميل بما في ذلك شركات التأمين بين البلدين. وقد استوجب الاتفاق إلغاء أنظمة وقوانين شتى ولعل أهمها تلك التي تحمي الشركات اليابانية من المنافسة الأجنبية وهي العملية التي تعرف بالـ Deregulation ويقول (التجربة التي تعرضت لها الشركات اليابانية جعلتني أتساءل: أي مصير تراه ينتظر شركات التأمين في الأقطار العربية التي تعتمد سياسة حمائية في قطاع التأمين).

المنطقة العربية تعتبر، تأمينياً، من بين المناطق الصغرى بالقياس إلى المناطق العالمية الأخرى التي تتكون منها الدول النامية.

المنطقة	أقساط التأمين ١٩٩٨
المنطقة العربية	٥,٧ بليون دولار أمريكي
المنطقة الاسيوية(باستثناء اليابان وكوريا الجنوبيةواليابان)	٥٣,٣ بليون دولار أمريكي
منطقة أمريكا اللاتينية	٣٨,٣ بليون دولار أمريكي

وبالرغم من صغر حجم أقساط التأمين المحققة في المنطقة العربية فإن أسواق التأمين العربية تمتاز، بشكل عام، بأنها تحقق نتائج مرضية، وتكمن أسباب النتائج المرضية بالآتي:

- خلو المنطقة العربية من الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها العديد من المناطق الأخرى كالأعاصير التي تجتاح الشواطئ الأمريكية والفيضانات التي أخذت تغمر العديد من الدول الأوروبية والزلازل التي تهز العديد من دول أمريكا اللاتينية.
- لازال مفهوم المسؤولية وخصوصاً المسؤولية عن الإصابات الجسمانية في العديد من الدول العربية في مراحله الأولية و لم يعد بعد مفهوم (أن كل إصابة لابد وأن تجد من يعوض

صاحبها) جزء من تقاليد المجتمع العربي. ومع ذلك فإن هذا الوضع لابد وأن يتبدل بحكم التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تحققه المنطقة العربية.

- العديد من المنشآت والمباني والمصانع والأساطيل في العديد من الدول العربية هي منشآت ومبان ومصانع وأساطيل حديثة.
- المستوى المناسب للخطر المعنوي وهذا الجانب نابع من التقاليد العربية التي لازالت تسود المجتمع العربي.

ومع ذلك فإن أسواق التأمين العربية تواجه بعض التحديات مصدرها:

- وجود عدد كبير من الشركات يتنافس على سوق صغيرة الحجم مما يؤدي إلى تفتت محافظ التأمين.
- ترك الشركات الوطنية جانباً مهماً من جوانب نشاط التأمين للشركات الأجنبية ألا وهو التأمين على الحياة.
- غياب الأخطار ذات الحجم المتوسط حيث أن العديد من أسواق التأمين العربية يتكون من أخطار صغيرة وبعدد محدود من الأخطار الكبيرة جداً.

ومع ذلك فإن الإمكانيات الكبيرة الكامنة في الاقتصاد العربي والتوجه نحو نقل العديد من الخدمات للقطاع الخاص ومنها الخدمات الصحية سيؤدي ذلك كله إلى توسيع القاعدة التأمينية للعديد من الأسواق العربية.

ثالثاً: والآن ما العمل؟

والآن ما العمل في ضوء غياب خطة العمل الجماعي سواء على المستوى القومي أو الإقليمي؟

ليس من الحكمة الانتماء إلى منظمة التجارة العالمية وقبول الالتزامات التي احتوتها اتفاقيات الجات والجاتس سواء تلك الالتزامات الحالية أو المستقبلية والانتظار إلى حين انتهاء

المدد التي نصت عليها الاتفاقية ثم اكتشاف أن الوقت أصبح متأخراً لاتخاذ أي إجــراء علــى المستوى الوطني على الأقل. بل المفروض أن تكون الجهات الحكومية المعنية في سباق مع الزمن لئلا يكون الوقت المناسب لاتخاذ الإجراءات قد فات أوانه.

من الإجراءات المتاحة بل والتي تفرض نفسها مايلي:

أ- تدعيم سوق التأمين المحلية

١ ـــ على رأس الخطوات الممكنة هو تحقيق الاندماج بين شركات التأمين من أجل تكويــن وحدات تأمينية ذات قواعد مالية وفنية واسعة للاستفادة من اقتصادات الحجم الكبــير. ومع ذلك وبالرغم من الحدث المعاد والمتكرر حول الاندماج فإنه لم توضــع الأسـس الملائمة للوصول إلى هذه النتيجة و لم يتحقق شيء مهم على أرض الواقع لأسباب عدة.

٢ ـــ عقد تحالفات فيما بين شركات التأمين الوطنية في البلــد الواحـد. ولكـي نضمـن الاستمرارية والديمومة لمثل هذه التحالفات لابد من توفر الشروط الآتية:

ـــ أن تكون واضحة الأهداف محددة الوسائل ومدونة بشكل تفصيلي وتراعى فيـها مصالح جميع الأطراف.

ـــ أن لا تشكل نوعا من أنواع الاحتكار الضار بالمستهلك التأميني.

ـــ أن يتم تطبيقها بشكل ينسجم مع الأسس الفنية والمالية المتعارف عليها وأن يكون أساس التطبيق مبدأ حسن النية والابتعاد عن أسلوب الهيمنة.

٣ ـــ تطوير أجهزة الرقابة على أعمال شركات التأمين:

إن أسوأ وضع يمكن أن يحصل لأسواق التأمين النامية ومنها العربية هو فتــح الأبـواب مشرعة أمام الداخلين مع غياب الرقابة الفعالة وأقصد بالرقابة الفعالة تلك الرقابة الهادفـة إلى حماية شركات التأمين والجمهور وسوق التأمين ككل.

الرقابة التي تستطيع في الوقت المناسب تشخيص مواطن الخلل في مسيرة شركة التأمين واتخاذ الإجراءات القانونية الهادفة إلى تفادي حصول الأزمة وربما ضياع حقوق المساهمين والأغيار الدائنين. ففي غياب الرقابة الفعّالة قد يدخل مع الداخلين بعض المغامرين الذين لا همَّ لهم سوى اقتناص الفرص وترك السوق حينما تحين ساعة الحساب.

إن أحد الأسس التي تستخدم في الرقابة الفعّاله هو تحديد حد الملاءة Solvency Margin.

يعتبر موضوع حد الملاءة الأداة الأهم بين أدوات الرقابة على شركات التأمين فالأوضاع المالية لشركات التأمين يمكن أن تتعرض للخطر لأسباب عديدة منها النزول بأسعار التأمين إلى ما دون المستوى المقبول فنياً أو وجود مصاريف إدارية مرتفعة نسبياً أو تنظيم برنامج إعادة تأمين غير مناسب أو توظيف أموال الشركة في مجالات تحقق الخسائر أو لا تدر العائد المناسب أو التوظيف غير المتنوع أو غير المتوازن لأموال الشركة. لأي من هذه الأسباب يمكن أن تتعرض أوضاع الشركه للخطر.

حد الملاءة يمكّن، بشكل عام، أجهزة الإشراف والرقابة من التحقق من قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها، ويتوفر حد الملاءة في حالة زيادة الأصول على الالتزامات عن حد معين.

ويعتبر حد الملاءة صمام أمان ليس لحمايه الجمهور فقط وإنما لحماية شركات التأمين من المنافسة غير الفنية وبالتالي فإنه يعمل لصالح الجمهور وفي صالح شركات التأمين التي تتبع سياسة اكتتابية أصولية.

ومن الجدير بالذكر أنه بالرغم من التنظيم الدقيق لحد الملاءة على مستوى الاتحاد الأوروبي فإن الدراسات التي أجريت من قبل لجنة التأمين التابعة للاتحاد الأوروبي على حالات الإفلاس التي تعرضت لها بعض شركات التأمين في أوروبا قد أظهرت أنه بالرغم من تطبيق

قواعد حد الملاءة بل وحتى لو تم تبني قواعد أكثر تشدداً مما هي عليه فإنه لم يكن بالإمكان تفادي حالات الانهيار التي تعرضت لها تلك الشركات. وهذا يعني أن حد الملاءة لا يمكن أن يحل محل التحليل الدقيق لأوضاع شركات التأمين والاطمئنان إلى اتخاذها الاحتياطيات الفنية المناسبة.

كما أن العناصر المكونة لحد الملاءة يجب أن تخضع للتحليل في جانب الأصول والخصوم للاطمئنان إلى أن العناصر المكونة هذين الجانبين قد تم تقديرها بشكل سليم.

ب - التحرير التدريجي:

الانتقال من وضع اقتصادي إلى وضع آخر لا يتم، بشكل أمين، عن طريق الفتح الكلي والفوري لأبواب كانت مغلقة ولا الغلق الكلي والفوري لأبواب كانت مشرعة، بل يفترض أن يتم ذلك بشكل تدريجي يجعل الانتقال هادئاً وخالياً من ردود الفعل السلبية التي قد تظهر عند كل عملية انتقال.

فمساهمة رأس المال الأجنبي في رؤوس أموال شركات التأمين الوطنية يفترض أن تتم، إن كانت لها ضرورة، بشكل تدريجي مع إعطاء الأفضلية لرأس المال العربي، وأن تكون بالنسبة لرأس المال الأجنبي مصحوبة بشرط نقل الخبرة التي إن لم تتحقق فلابد من إعادة النظر في الموضوع.

والتصدي للتأمين في الخارج على أموال وممتلكات موجودة في الداخل سواء مباشرة أو عن طريق الوسطاء أمر أساسي لا يمكن التخلي عنه شأنه الإبقاء على الاحتياطيات داخل البلاد.

أما إعادة التأمين الإلزامية فيمكن أن تقوم بدور أساسي، في المرحلة الأولى للتحرير التجاري، من حيث الضبط العملي للسوق حيث ستكوّن مع حد الملاءة المالية عنصرين هامين

من عناصر الرؤية الواضحة لما يجري في السوق عند التحرير، على الأقل خلال الفترة الزمنية المتاحة.

ج- الموقف الوطني تجاه الالتزامات بموجب اتفاقية الجاتس:

التوقيع على اتفاقية الجاتس والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لا يعني، كما يتصور البعض، التخلي عن جميع أشكال الحماية التي يفترض أن تتمتع بها الشركات الوطنية. إلا أن الحماية، من جهة أخرى، يجب أن لا تكون وسيلة لاستغلال المستهلك من ناحية أو التراخي في اتخاذ الإجراءات الهادفة لتطوير السوق المحلية من ناحية أخرى. فبقدر ما تكون وسائل تطوير السوق فعّالة ومحققة لأهدافها يتم تخفيف الحماية التي يفترض أن تكون إجراءً وقتياً.

١- فالاستمرار بالتمسك بالاستثناءات المسموح بها بموجب اتفاقية الجاتس (سواء تلك المحددة المدة أو غير المحددة) أمر تمليه المصلحة الوطنية.

٢- كما أن المطالبة بتمديد مدة السنوات العشر المحددة لرفع القيود في نهايتها أصبحت، بالنسبة للدول النامية ككل، أمراً ملحاً. إذ لا يوجد ما تخسره هذه الدول من التمديد بشرط أن تقوم باتخاذ إجراءات فعّالة للاستعداد التام لمواجهة الموقف بانتهاء المدة الجديدة.

خاتمة

لقد بدأت كلمتي بطرح بعض التساؤلات. ومن خلال الطروحات التي عرجت عليها آمل أن يكون القارئ قد لمس الإجابات التي أتصورها لبعض تلك التساؤلات.

إلاّ أن سؤالاً واحداً بقي، حتى الآن، دون إجابة ألا وهو:

إذا كانت الاتفاقية (اتفاقية الجاتس) تنطوي على أحكام تستطيع الدول النامية من خلالها حماية مصالحها فهل أن العلاقات التجارية الدولية محكومة بنصوص الاتفاقيات فقط؟

أخشى أن يكون الجواب على هذا السؤال بالنفي. فالدول النامية بحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية ويبدو أن هذه الحاجة تستغل من أجل فرض تحرير التجارة، التحرير الكلي والفوري. فمنذ فشل مؤتمر سياتل يتركز الاهتمام على قوى السوق الدولية من أجل فتح الأسواق دون انتظار ما يمكن أن تسفر عنه المفاوضات. فإذا ما تعمق هذا الاتجاه فإن ذلك يعني أن المطلوب تحقيق تحرير التجارة من القيود بصرف النظر عما ستسفر عنه المفاوضات التي تعقد في إطار منظمة التجارة العالمية.

بل والأكثر من ذلك فقد دلت التجارب على أن أعمال التأمين هي الحلقة الأضعف في المساومات التي تحصل بين الدول المتقدمة والدول النامية بالنظر لاعتقاد هذه الأخيرة أنه يمكن التضحية في ميدان الخدمات ومنها خدمات التأمين من أجل مكاسب قد تحققها هذه الدولة أو تلك في ميدان السلع. والمساومات شيء مشروع في المعاملات الدولية بشرط أن يعرف المساوم كيف يحقق التوازن في المصالح.

شرط تصنيف السفن الجديد ٢٠٠١/١/١
(مجمع مكتتبي لندن)

أولاً: جاء هذا الشرط بعد نقاش طويل في سوق لندن، ومن المرجح أن يبدأ بعض المكتتبين بتطبيقه اعتباراً من الأول من كانون الثاني ٢٠٠١ على اسنادات اختيارية واتفاقية وأنظمة مفتوحة (Open Cover) محددة وكذلك على اتفاقيات إعادة التأمين المشابهة الأخرى.

ثانياً : التغيرات الرئيسية في شرط تصنيف السفن:

١-أهلية السفن:

آ- ليس هناك من غطاء آلي ومباشر للسفن التي لم يتم تصنيفها من قبل بمجمع تصنيف كما هو موضح في الفقرة ١/١ و ١/٢ .

ب- تم إيضاح حالة (اعتبار السفينة مغطاة Held Covered) حيث أصبح من الضروري أن يعرف المؤمن أو أي زبون أنه في حال عدم توفر متطلبات شرط التصنيف الجديد في السفينة المستعملة، فمن الضروري أن يتم إعطاء المكتتبين إعلاماً فورياً بذلك ليتمكنوا من وضع شروط مناسبة في اتفاقياتهم لتغطية مثل هذه الحالة.

ج- تُعطى أهمية خاصة للشرط التالي:

في حال وقوع خسارة على سفينة لاينطبق عليها الشرط الجديد قبل أن يتم الاتفاق على ترتيب مناسب، فإن الخسارة يمكن أن تعتبر مغطاة فقط إذا كان الغطاء الممنوح أساساً قد أُعطي وفقاً لسعر تجاري معقول ووفقاً لشروط تجارية معقولة، وفي هذه الحالة يجب أن نبحث عن رأي مختص يوضح متى تكون الشروط تجارية و معقولة ويتم الحصول على هذا الرأي من خلال جمع اراء ٥ أو ٦ مكتتبي بضائع مختصين وذوي أسماء معروفة، في

بعض الحالات النادرة والبعيدة قد لا تتوفر شروط أو تسعير تجاري مناسب لتغطية السفينة وعندها لا يمكن اعتبار الخسارة المغطاة.

د- يتم تحديد القسط الإضافي المستحق على السفن غير المصنفة (وفقاً لشرط التصنيف الجديد) من قبل المكتتبين بشكل إفرادي على أساس كل وحدة على حده.

هـ- تمكن الحصول على أغطية (بشروط وأسعار محددة) للمؤمنين الذين يستعملون بشكل متكرر سفن محددة ولكن غير متوافقة مع الشرط الجديد (حيث يتم تحديد أقساط وشروط إضافية قبل كل رحلة).

٢-قدم السفينة:

تبقى الشروط المحددة في الجدول (د) تاريخ ٩٢/٤/٢١ في الشرط القديم مطبقة على السفن المتجاورة للسنوات المحددة للعمر دون تغيير رئيسي.

نص الشرط الجديد :

شرط (مجمع مكتتبي لندن) الخاص بتصنيف السفن

رقم ٣٥٤ تاريخ ٢٠٠١/٩/١

١- السفن المؤهلة:

يطبق تسعير التأمين وتسعير النقل البحري على البوالص والأغطية المفتوحة للبضائع و/أو الممتلكات المنقولة بالسفن الآلية أو ذاتية الدفع المصنوعة من الفولاذ والمصنفة من قبل مجمع لتصنيف السفن تتحقق فيه الشروط التالية:

١/١ :أن يكون عضواً أو مساهماً في الاتحاد العالمي لجمعيات التصنيف IACS

أو

١ /٢: أن يكون مجمعاً وطنياً كما هو معروف في الشرط ٤ الوارد لاحقاً ولكن فقط عندما تكون السفينة تقوم بأعمال النقل الساحلي ضمن تلك البلد (ويتضمن هذا التنقل على خطوط داخلية بين جزر تشكل جزءاً من أرخبيل تابع لتلك الدولة).

يتم إعلام المكتتبين بشكل فوري بالبضائع و/أو المصالح المنقولة بواسطة سفن غير مصنفة وفقاً لشروط التصنيف الجديدة حتى يتم الاتفاق على شروط وأسعار تغطيتها.

وفي حال وقوع خسارة قبل الوصول إلى مثل هذا الاتفاق فإن الخسارة تعتبر مغطاة فقط في حالة كون الغطاء الممنوح أساساً قد أُعطي وفقاً لشروط وتسعير تجاري معقول.

٢ – قِدَم السفينة:

يمكن أن تؤمن البضائع و/أو الممتلكات المنقولة بسفن مؤهلة (حسب التعريف الوارد في نص الشرط) ولكن متجاوزة لحدود العمر، على أساس شروط عقد التأمين أو الغطاء المقترح مقابل دفع قسط إضافي يتم الاتفاق عليه.

تخضع للشرط ناقلات المواد الخام أو السفن التي تحمل بضائع بحاويات أو بدونها والتي يتجاوز عمرها ١٠ سنوات أو السفن الأخرى التي يزيد عمرها عن ١٥ عاماً إلا إذا كانت:

١/٢ تستخدم لنقل البضائع عموماً وفقا لنمط اعتيادي ومحدد في التجارة وضمن مجال موانىء محدد و لم يتجاوز عمر السفينة ٢٥ عاما.

٢/٢ عندما تكون السفينة مبنية كناقلة حاويات Containership أو ناقلة سيارات Vehicle Carrier أو سفينة رافعة OHGCS على أن يتم استخدام هذه السفينة

بشكل مستمر على هذا الأساس ووفقاً لنمط معروف واعتيادي للتجارة أو النقل في مجال محدد من الموانئ على أن لايتجاوز عمر السفينة ٣٠ سنة .

٣– شرط القوارب الصغيرة:

لاتنطبق مضامين شرط التصنيف الجديد على القوارب المستعملة في تحميل وتفريغ السفن ضمن مجال المرفأ .

٤– مجمع التصنيف المحلي:

مجمع التصنيف المحلي هو مجمع يعمل بصورة محلية في نفس بلد مالك السفينة والتي يجب أن تكون عاملة تحت علم هذا البلد .

٥– الإعلام الفوري:

عندما يطلب المؤمن من المؤمن له إعطاء إعلام فوري للمكتتبين، فإن الحق في الاستفادة من الغطاء يتوقف على الالتزام بهذا الشرط .

٦– القانون والتطبيق:

هذا الشرط يخضع للقانون والعرف الانكليزي .

شرط التصنيف ٢٠٠١/١/١ (نقاط هامة)

(١)أضيفت كلمة تأمين للشرط ١٠ للتركيز على أن عدم الالتزام بشرط التصنيف سيؤثر مباشرة على صلاحية غطاء التأمين وليس فقط على تسعير الأقساط .

(٢) يشير الشرط إلى "السفن المصنوعة من الفولاذ" وتعتبر لجنة البضائع المشتركة J.C.C. أن هذا الشرط يشمل أيضاً السفن المصنوعة من الألمنيوم .

الرائد العربي ـــ
\n
(٣) قررت لجنة البضائع المشتركة J.C.C. أن من غير المناسب تسمية مجمع تصنيف محدد لتصنيف السفن ولكن من الأفضل قبول جميع مجمعات التصنيف والتي هي أعضاء عادية أو مساهمة في IACS وتم الإشارة لذلك من خلال حاشية لموقع IACS على الانترنت والذي يشمل لائحة بكل أعضاء هذه المجمعات.

(٤) تعترف لجنة البضائع المشتركة J.C.C. في حالات التجارة الساحلية بالتصنيف المأخوذ من مجمع محلي (الشرط ١/٢) كما هو معرف بالشرط ٣-٤. وتجد الإشارة أنه حيث يرى المكتتب الوضع مناسباً فإن مجمع تصنيف محلي يمكن أن يشمل السلطات البحرية الحائزة على الصلاحيات اللازمة لإصدار شهادات وتراخيص تجارية.

(٥) تجدر ملاحظة وجوب إخطار المعيدين بصورة فورية بالسفن الغير مصنفة حسب IACS أو مجمع تصنيف محلي (وطني) ليتم تحديد الشروط والأسعار الخاصة لأغطيتها بشكل منفصل.

(٦) قررت J.C.C. إبقاء حدود ١٠ سنوات لناقلات المواد الخام وذلك بالتوافق مع الاستشارة الفنية والآراء في السوق العالمي والتي تم الحصول عليها من خلال الاستطلاعات. ورأت J.C.C. في ضوء المعلومات الفنية المستقاة عدم الحاجة لمعاملة خاصة لناقلات الحاويات الكبيرة (Contniners) والتي يزيد عمرها عن ١٠ سنوات، وأصبحت ١٦ سنة هي حدود العمر المقبولة بدون دفع أقساط إضافية.

(٧) قررت J.C.C. تعديل مفهوم خطوط السفن التجارية التي تحمل بضائع عامة لجعلها أكثر توافقاً مع نماذج الخطوط التجارية الحالية، كما قدمت J.C.C. (الشرط ٢/٢) بعد التشاور مع أسواق التأمين ومالكي السفن مفهوماً جديداً كلياً يستثني بعض سفن الحاويات والسفن الرافعة وناقلات السفن من شروط قدم السفن مع الإبقاء على حد أعلى لقدم السفينة محدد بـ ٣٠ سنة.

(٨) يمكن للبضائع المنقولة بسفن تمتلك مواصفات التصنيف المطلوبة ولكن أكبر من حدود العمر أن تؤمن وفقاً لشروط وأسعار خاصة يتم الاتفاق عليها.

(٩) يطالب المكتتبون بالتبليغ الفوري عن السفن التي لا تتوفر فيها الشروط المطلوبة وفقاً لمجمعات التصنيف، ليتم الاتفاق على شروط و أسعار تأمين مناسبة لذا.

(١٠) حلَّ شرط جديد كلياً محل شرط "تعتبر مغطاة – Held Covered" ورغم أن الشرط الجديد لن يؤثر على الوضع الحالي ولكنه يمثل وجهة نظر القانون الإنكليزي لما يسمى "Held Covered" حيث كان هناك شعور بوجود سوء فهم لما يعنيه هذا المصطلح وأن بعض التفصيل سيكون مفيداً حيث سيتم تحديد ما هو سائد في السوق من خلال أخذ شواهد من شروط الاتفاقيات، ومن خلال تكوين عينة من المكتتبين المختصين بهذا النوع من أعمال البضائع. وبالتالي فإن قيام مكتتب بتسعير خطر من نوع لا يعتبر عادة مقبولاً لعينة المكتتبين فإن قبول هذا الخطر لن يعتبر أنه تم وفقاً لشروط سوق وأسعار تجارية معقولة، حيث أن العينة ستعتبر ممثلة لوجهة نظر السوق.

(١١) شرط السفن الصغيرة (Crafts) تم تعديل هذا الشرط والذي ينص على أن التصنيف لا ينطبق على السفن المستخدمة في تفريغ وتحميل السفن في منطقة المرفأ، بحيث أن التعديل ألغى استخدام كلمتي السفن الصغيرة والخفيفة واعتبر أن هاتين الكلمتين مشمولتين بكلمة (Crafts)، وقد تم إضافة هذا الشرط كملاحظة في نهاية شروط التصنيف حيث أن مكانه هناك أفضل.

(١٢) في ضوء شروط المعهد أصبح من الواضح أن شروط التأمين موضوعة حسب القانون والعرف الانكليزي.

إعداد: باسل عبود

(MTSI)

إدارة البحري والطيران

شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

أعضاء ومساهمو

الاتحاد العالمي لجمعيات التصنيف

CLASS التصنيف	NAME الاسم

MEMBERS أعضاء

ABS	AMERICAN BUREAU OF SHIPPING
BV	BUREAU VERITAS
CCS	CHINA CLASSIFICATION SOCIETY
DNV	DET NORSKE VERITAS
GL	GERMANISCHER LLOYD
KR	KOREAN REGISTER OF SHIPPING
LR	LLOYD'S REGISTER OF SHIPPING
NK	NIPPONG KAHIJI KYOKAI
RINA	REGITRO ITALIANO NAVALE
RS	RUSSIAN MARITIME REGISTER OF SHIPPING

ASSOCIATES مساهمون

CRS	CROATIAN REGISTER OF SHIPPING
IRS	INDIAN REGISTER OF SHIPPING

القرصنة البحرية
نشاطٌ إجرامي من الماضي السحيق
إلى الحاضر المتطور

تُعَرَّفُ القرصنة البحرية بأنها الاعتداء على أموال الغير في عرض البحر وعلى المسافرين وطواقم السفن أيضاً، والقراصنة هم أولئك الأشخاص المخلين بـ الأمن الذين يعتدون على السفن حتى وهي متوقفة في الموانىء. والقرصان شخص يعمل لمصلحته الشخصية وليس لهدف سياسي يصبو إلى تحقيقه.

وعلى الرغم من أن خطر القرصنة يرد في وثيقة التأمين البحري القياسية، إلا أنه مستثنىً من التغطية عملياً بموجب شرط عدم ضمان الاستيلاء والحجز الذي يرافق الوثيقة. لذا فإن الخسارة الناتجة عن هذا الخطر تُغطّى عادة بوثيقة أخطار الحرب.

يعود تاريخ ظهور قراصنة البحار إلى أيام الإغريق، حيث تورد بعض الروايات أن هيرودوتس وغيره من الإغريق ذكروا بعض القصص التي تدور حول هجمات على السفن في عرض البحر قام بها القراصنة في تلك الأيام. وبدوره حاول الإسكندر الأكبر القضاء على هذه الظاهرة حوالي العام ٣٣٠ قبل الميلاد. وبعد قرنين من الزمن، وتحديداً أيام ازدهار الإمبراطورية الرومانية، كانت الهجمات على السفن تشكل خطراً كبيراً لدرجة أن تلك الأعمال حظيت باهتمام كبير من الإمبراطورية، وتم تشكيل أسطول قوامه ٢٧٠ سفينة أُوكِلَت له مهمة القضاء على القراصنة في البحر المتوسط واستغرقت الحملة حوالي

ثلاثة أشهر تمكن خلالها جنود الأسطول من قتل ما يزيد على عشرة آلاف قرصان، وتم الاستيلاء على أكثر من أربعمائة سفينة إضافة إلى العديد من السفن التي دُمِّرَت وأُغرِقت في عرض البحور.

وبمرور الزمن، وبعد حوالي ألفي عام على الحملة الرومانية سالفة الذكر، أي في أيامنا هذه، فإن الوضع يزداد سوءاً. وتؤكد التقارير الصادرة عن المكتب الدولي للتجارة البحرية، والذي مركزه كوالالمبور، أن عمليات السطو المسلح من قِبَل قراصنة البحار ازدادت بشكلٍ ملحوظ بعد عام ١٩٩١، وازدادت معها حدة هجية القراصنة الذين أصبحوا أكثر إجراماً ووحشية. وقد سجل هذا المكتب في عام ١٩٩١ لوحده حوالي تسعين هجوماً، أما في عام ١٩٩٩ فقد ارتفع الرقم إلى ٢٨٥ هجوماً، ولا يبدو أن عام ٢٠٠٠ سيكون أحسن حالاً من سابقه. وتراوحت الهجمات بين سطوٍ على السفن الراسية في الموانيء وسرقة محويات مخازنها وتجهيزاتها وبين اختطاف السفينة بكاملها وسرقة حمولتها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، قُتِلَ عام ١٩٩٨ حوالي ٧٨ بحاراً واحتُجِزَ حوالي ٢٤٤ آخرين وبلغ عدد السفن المخطوفة خمسة عشر.

وتتحدث أوساط شركات التأمين في الأيام الأخيرة عن اجتماعات مكثفة تعقد بين ممثلي كبريات شركات التأمين العالمية، وممثلي الشرطة الدولية (الإنترپول) والأجهزة المختصة الأخرى التابعة للدول عديدة للبحث في كيفية مواجهة خطر جديد ـ قديم يهدد التجارة العالمية ويتمثل في القرصنة البحرية.

ومثلما تطورت التجارة العالمية، تطورت بالمقابل عمليات القراصنة عبر تطوير وسائل وطرق رصدها للسفن التي يستهدفها السطو، واستعمال المراكب السريعة للانقضاض على فرائسها. قد استفاق هذا الوباء الإجرامي، بعد فترة ركود. ففي ظل ارتفاع وتيرة حركة النقل والشحن البحري، ازداد عدد الهجمات على السفن في أعالي

البحار بشكل دراماتيكي يدعو للدهشة والقلق، وخاصة في السنوات الأخيرة. وحان الوقت لعمل سريع وحاسم تقوم به الحكومات والمؤسسات المعنية بالتجارة البحرية من أجل تأمين حماية فعالة للسفن وطواقمها، والتصدي بقوة وحزم لهؤلاء المجرمين الذين زرعوا الرعب في قلوب البحارة، وألحقوا الخسائر الجسيمة بالتجارة البحرية وبشركات التأمين مانحة الأغطية التأمينية للسفن وبحارتها وحمولتها.

وكما أسلفنا، شهد نشاط القراصنة اتساعاً مثيراً للقلق، وتنوعت أهدافه وطرقه. فبينما كان القراصنة في الماضي يهاجمون السفن المحملة بالبضائع التي يسهل تصريفها في الأسواق المحلية المحيطة بالمنطقة، مثل السجائر وأجهزة الفيديو والإلكترونيات والمواد الغذائية، أصبح قراصنة اليوم ينهبون كل ما يمكن أن يقع تحت أيديهم، حتى المواد الصناعية الأولية مثل الفوسفات وشحنات الحديد، وحتى البترول ومشتقاته. وقد سطا القراصنة قبل مدة على سفينة يابانية ترفع علم بنما وتبحر تحت اسم "تنيوو" محملة بحوالي ٣٠٠٠ طن من الألمنيوم.

واستطاع القراصنة في السنوات الأخيرة تسليح أنفسهم بشكل جيد، فباتوا يستعملون أحدث القوارب السريعة المجهزة برشاشات ثقيلة، وفي بعض الأحيان براجمات وصواريخ قصيرة المدى. كما لوحظ امتلاك هؤلاء لأجهزة الرصد والمتابعة الحديثة، مستخدمين الاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية، ما يسمح بتحديد المواقع بشكل دقيق، كما أنهم مجهزون برادارات حديثة لرصد تحركات السفن، خصوصاً السفن الحربية التي تقوم بمطاردتهم.

أما العناصر التي تقوم بالهجوم، فهي عناصر مدربة بشكل جيد، حيث يصعد بعضهم إلى سطح السفينة بجوازات سفر وأوراق مزورة، وهم قادرون على قيادة السفن

وتشغيل محركاتها بدون مساعدة أطقمها الذين يعرضون كما أسلفنا: إما للقتل أو الاختطاف.

في هذا السياق نورد فيما يلي تفصيلاً لحادثتي سطو وقرصنة، الأولى تمت بالقرب من الشواطيء الإندونيسية، والأخرى بالقرب من سواحل نيجيريا.

السطو على السفينة Alondra Rainbow

بعد أن تم تحميلها بـ ٧٠٠٠ طن من الألمنيوم في ميناء Kuala Tanjong الإندونيسي، أبحرت السفينة Alondra Rainbow باتجاه ميناء Miike في اليابان. وبعد مغادرتها المرفأ بوقتٍ قصيرٍ، اختطفت السفينة من قبل قراصنة مسلحين بالبنادق والسكاكين، وعمد الخاطفون إلى عصب أعين أفراد طاقم السفينة ونقلهم إلى سفينة أخرى أقلتهم إلى الشاطيء الغربي لإحدى الجزر التايلاندية، وقد ساعدهم الحظ حين عثر عليهم أحد قوارب صيد الأسماك بعد عشرة أيام من اختطافهم، وتم نقلهم إلى ميناء Puket في تايلاند.

عند وصول أنباء اختطاف الباخرة إلى كوالالمبور، عمد المركز المختص بمتابعة أعمال القراصنة والإبلاغ عنها، والذي مركزه هناك، إلى إخطار كافة الموانيء ومراكز الجمارك ووكالات الشحن المتواجدة في المنطقة بالحادث، وأُذيعت بطاقة عن السفينة المخطوفة، وأعطيت مواصفات وملامح Alondra Rainbow. ومن ثم وردت إلى المركز معلومات مفادها أن سفينة لها نفس المواصفات تبحر باتجاه البحر العربي.

أُخطِرَت قوات خفر السواحل في الهند وسيريلانكا بالموقف، وأُعطيت لهم إحداثيات المنطقة التي يتوقع أن تتواجد فيها السفينة المخطوفة. وقد تمكنت طائرةٌ هندية تابعة لخفر السواحل من رصد سفينة مماثلة، ووجهت اثنين من قوارب المطاردة التحري

عن الهدف. وبعد أربعة أيام من ذلك، أرسل القارب إشارة تفيد أن السفينة المطاردة تدعى Mega Rama، وهي مسجلة في البرازيل. إلا أنه وبعد الاتصال بالسلطات المختصة، تم التأكيد على عدم وجود سفينة بهذا الاسم، وبالتالي طُلِبَ إلى الزوروقين إيقاف السفينة. في البداية تجاهلت السفينة الأوامر وتابعت إبحارها مبتعدة عن الشاطئ الهندي، عندها قامت الزوارق المطاردة وبالتعاون مع طوربيد هندي، بإطلاق قذائف من عيار AK-٦٣٠ على السفينة. إلا أن السفينة تجاهلت مرة أخرى هذه القذائف التحذيرية. وقد لاحظ المطاردون أن طاقم السفينة يعمد إلى إشعال النار في أجزاءٍ منها مقدمةً خرقها والتخلص على ما يبدو من أي دليل يثبت تورطهم بعملية الاختطاف.

في هذه الأثناء، كانت الزوارق تقوم بعملية مداهمة للسفينة مستخدمةً أسلحةً رشاشة من عيار ٧٦,٢مم، وقد تمكنت عناصر المداهمة أخيراً من إلقاء القبض على القراصنة وعددهم خمسة عشر شخصاً إندونيسياً. اقتيدت السفينة إلى ميناء بومباي الهندي، وكانت تحمل على متنها ٤٠٠٠ طن من الألمنيوم.

لقد كانت المرة الأولى في السنوات الأخيرة التي تُطبَّق بها المادة ١٠٥ من قانون البحار الصادر عن الأمم المتحدة UNCLOS والقاضي بالسماح بمهاجمة السفن في أعالي البحار. علماً أن العديد من الدول لا تزال تتردد في القيام بمثل هذا العمل. إلا أن الإجراء الهندي لتخليص السفينة وإلقاء القبض على القراصنة، لاقى استحساناً من قِبَل شركات النقل البحري وشركات التأمين التي كانت ستتكبد خسارةً كبيرةً لولا المبادرة الهندية.

اختطاف السفينة Kilchem Oceania

في العشرين من تموز عام ١٩٩٩، هُوجِمت السفينة Kilchem Oceania التي ترفع العلم البهامي، ويشغلها سبعة عشر بحاراً روسياً، بينما كانت تبحر مغادرةً ميناء لاغوس

في نيجيريا، والسفينة هذه كانت تبحر بشكل منتظم من وإلى موانىء الشاطىء الغربي للقارة الإفريقية.

أجبرت السفينة على التوقف قبيل حلول الظلام بوقت قصير من قبل عشرين من القراصنة المسلحين والذين استخدموا في هجومهم زورقاً صغيراً، حاول الطاقم الدفاع عن السفينة، وقاموا بإغلاق جميع الأبواب المؤدية إلى داخلها، إلا أن المهاجمين المسلحين ببنادق آلية وسكاكين ؛ استطاعوا الدخول واعتدوا على القبطان الذي أصيب بجروح بالغة، وقاموا بضرب أفراد الطاقم واحتجزوهم على ظهر السفينة، ثم اقتيد ثلاثة منهم بعيداً عن السفينة، وأمر القبطان بعدها بالإبحار بعيداً عن الشاطىء، ثم استخدم القراصنة قاربين آخرين لنقل المسروقات التي شملت تجهيزات ومحتويات المخازن، والمقتنيات الشخصية العائدة لطاقم، ولم يسلم من السرقة حتى محتويات غرف النوم من أسرة وغيرها.

بعدها أعاد القراصنة أحد المخطوفين وتركوا السفينة، بينما اقتادوا الاثنين الآخرين معهم بهدف واضح وهو الابتزاز ومقايضتهما بالمال والبضائع، إلا أن القراصنة أفرجوا عنهما أخيراً بعد مرور ثمانية وثلاثين يوما على احتجازهما وبدون مقابل.

إن الأعمال التي يقوم بها "نبلاء البحار" وهو الاسم الذي يطلق على القراصنة في بحار آسيا الجنوبية، دفعت بشركات النقل البحري وشركات التأمين لمطالبة الجهات المعنية باتخاذ إجراءات فعالة ورادعة لحماية السفن، سواء في الموانىء أو في أعالي البحار، إلا أن التعاون بين أجهزة الشرطة في البلدان المختلفة كان يصطدم أحياناً بعقبات كبيرة سببها النزاعات السياسية القائمة بين العديد من الدول، وخاصة في جنوب غربي آسيا، في المثلث البحري الواقع بين جزر الفلبين في الشرق، والساحل الصيني في الشمال ومضيق مالاكا والأرخبيل الإندونيسي في الجنوب الشرقي. وهذه الرقعة الواسعة التي تطل عليها

القرصنة البحرية نشاط إجرامي ـــ

وخاصة عبر مناطق المثلث البحري السالف الذكر،الأمر الـــذي انعكس ســلباً علــى أربــاح الشركات المصدرة للبضائع، خاصة في ظل التنافس العالمي وانفتـــاح الأســواق العالميــة الــذي يمنع هذه الشركات من تحميل قيمة بضائعها هـــذه الزيــادات.

وإلى جانب ارتفاع قيمة بوالص التأمين، فإن أصحاب الســـفن بـــاتوا يجـــدون صعوبـــة في تأمين بحارة يقبلون بالمخاطرة بحياقم والعمل علـــى هـــذه الخطـــوط البحريـــة، ســـيما وأن أعمال القرصنة كما أسلفنا هي في ازدياد مستمر، وقد اتخـــذت منحـــى اجراميـــاً. إذ يعمـــد بعض القراصنة أحياناً إلى قتل البحارة أو رميهم في البحر. وفي العـــام المـــاضي تحديـــداً، أعلـــن مكتب الشؤون البحرية، ومركزه لنـــدن، أن عـــدد عمليـــات القرصنـــة بلـــغ ١٣٤ عمليـــة توزعت على الشـــكل الآتي:

٦٠ في المائة في منطقة المثلث الأسيوي

٢٨ في المائة في إفريقيا الغربيـــة

١٤ في المائة في أمريكا الجنوبية

٤ في المائة في بحر الهند ومدخل الخليج العربي.

ولا يأخذ المكتب في الحسبان إلا الحـــوادث الـــتي تســـجل لـــدى شـــركات التـــأمين، ويعتبر بعض الخبراء أن نسبة ١٠ في المائة فقط من حـــوادث القرصنـــة يُعلَـــنُ عنـــها لأســـباب مختلفة أهمها: خوف الشركة صاحبة السفينة من رفع قيمة التـــأمين علـــى ســـفنها الباقيـــة، أو بسبب تحميلها بضائع زيادة عن البضائع المعلن عنها حســـب بوالـــص الشـــحن علـــى دفـــاتر الباخرة، إما لتخفيف قيمة التأمين وإما لأنها بضائع مهربـــة وذات قيمـــة تزيـــد علـــى القيمـــة المعلن عنـــها.

وفي الختام، ما هو المطلوب؟...

إن مالكي السفن هم الأكثر تضرراً من عمليات القرصنة، وعليها يقع العبء الأكبر في السعي الحثيث لإيجاد السبل والوسائل من أجل مكافحة هذا الوباء. إنهم مطالبون اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، أن يُبدوا قدراً كبيراً من التعاون والشعور بالمسؤولية وعليهم تزويد السلطات المختصة بتقارير مفصلة عن عمليات السطو التي تتعرض لها سفنهم، على أن تتضمن المعلومات التي يقدمونها وصفاً مفصلاً عن القراصنة: قواربهم وأسلحتهم بالإضافة إلى الإعلان بدقة عن مسروقاتهم. ولكن ولسوء الحظ، فإن المعلومات المقدمة تكون في أغلب الأحيان غير دقيقة للدوافع العديدة التي ذكرناها آنفاً.

ويقول بعض العاملين في أجهزة الأمن المحلية، أن مكافحة القرصنة يجب أن تنطلق من محاربة أسبابها الاجتماعية التي تجذب العاطلين عن العمل إلى امتهان القرصنة والتجنيد لدى المنظمات الإرهابية. فمنذ بداية التاريخ والقرصنة تسود المناطق الفقيرة التي يرى سكانها السلع والأموال تعبر تحت أبصارهم في طريقها إلى عالم غني.

ترجمة وإعداد:

يوسف جناد

شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

المراجع:

- نشرة Schaden Spiegel
- مجلة الوسط العدد ٤٧٢ تاريخ ٢٠٠١/٢/١٢

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

عام ٢٠٠٠*

تلخيص وإعداد: زياد علي عربية

صدر عن صندوق النقد العربي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٠، وهو التقرير الحادي والعشرين. الهدف من التقرير هو الحد من الجهود التي تبذل من جانب كل المنظمات في إعداد مثل هذا التقرير، ولتوفير قاعدة موحدة من البيانات والمعلومات عن اقتصادات الوطن العربي؛ بحيث يوفر التقرير خلفية تمكن وزراء المال والاقتصاد العرب ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال اجتماعاتهم الدورية ، وغيرهم من المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية من مناقشة أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي سواء فيما يتعلق بالعلاقات بين الأقطار العربية، أو فيما يتصل بالعلاقات بينها وبين دول العالم الخارجي والتقرير يقدم توصيفاً للواقع الاقتصادي العربي بصورة علمية وموضوعية؛ في إطار متماسك يعكس أهم أبعاد مسارات الاقتصادات العربية.

يقع التقرير في ٣٦٨ صفحة من القطع الكبير ويشتمل على مقدمة وأربعة عشرة فصلاً وملاحق إحصائية، وفيما يلي عرض لأبرز ما تضمنه التقرير.

---

* صندوق النقد العربي وآخرون سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ .

يتناول الفصل الأول " التطورات الاقتصادية الدولية "

سجل الأداء الاقتصادي العالمي خلال العام ١٩٩٩ تحسناً فاق كل التوقعات التي كانت مرصودة لها في العام الماضي حيث كان متوقعاً أن ينمو الاقتصاد العالمي بنحو ٢,٢-٢,٤% في الوقت الذي نما فيه بنحو ٣,٣ % خلال عام ١٩٩٩، وقد حدث ذلك في أعقاب أزمات مالية اجتاحت العديد من الدول خلال الأعوام الثلاثة السابقة والانخفاضات التي شهدتها أسعار السلع والمواد الأولية. وقد ساهم استمرار الأداء الجيد للاقتصاد الأمريكي وعودة الانتعاش إلى اقتصادات جنوب شرق آسيا والتحسن النسبي في أسعار المواد الأولية والسلع في إنعاش اقتصادات المجموعات المختلفة من الدول التي تحسن أداؤها جميعا خلال العام ١٩٩٩ مقارنة بعام ١٩٩٨.

وبالنسبة للتضخم، فعلى الرغم من ارتفاع معدله بالنسبة للدول الصناعية السبع الكبرى بسبب ارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة وألمانيا وكندا، إلا أن أداء مجموعتي الدول المتقدمة والدول النامية قد تحسن بالمقارنة مع عام ١٩٩٨، وكان التحسن ملحوظاً في حالة مجموعة الدول النامية. فقد انخفض معدل التضخم بالنسبة لدول المتقدمة من ١,٥ إلى ١,٤% بين عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ ، في حين انخفض معدل التضخم في الدول النامية بدرجة ملحوظة من ١٠,١% في عام ١٩٩٨ إلى ٦,٥% في عام ١٩٩٩؛ أما في الدول المتحولة ــ روسيا ودول أوروبا الشرقية ــ فقد تضاعف معدل التضخم فيها ليصل إلى ٤٣,٧% في عام ١٩٩٨ بسبب ارتفاع معدل التضخم في روسيا.

وبالنسبة للتجارة الخارجية، فقد شهد حجم التجارة الخارجية في السلع والخدمات تطوراً طفيفاً، إذ انتقل معدل نموه من ٤,٢% عام ١٩٩٨ إلى ٤,٦% عام ١٩٩٩، إلا أن أداء مجموعتي الدول المتقدمة والنامية قد كان متبايناً، فقد نمت صادرات وواردات الدول المتقدمة بنسب فاقت مستويات نموها في عام ١٩٩٨ في الوقت الذي انخفض معدل صادرات وواردات الدول النامية عن مستويات عام ١٩٩٨. وتجدر الإشارة إلى أن الطلب في الولايات المتحدة قد استمر في لعب دور هام في تحريك العالمية خلال عام ١٩٩٩. وبالنسبة لشروط التبادل التجاري. فقد انخفض في الدول

المتقدمة وارتفع بنسبة عالية في الدول النامية. وتجدر الإشارة إلى أن التحسن في مجموعة الدول النامية قد شمل كل المجموعات الإقليمية فيها، عدا مجموعة آسيا التي تراجعت شروط تبادلها التجاري قليلاً عما كان عليه في عام ١٩٩٨.

وفيما يتعلق بالدين الخارجي القائم في ذمة الدول النامية في عام ١٩٩٩ فقد ارتفع بنسبة بلغت ١,٦% عن مستواه في عام ١٩٩٨، حيث وصلت قيمته إلى ٢٠٣٨ مليار دولار، كما ارتفعت مدفوعات خدمته بنسبة ١١% حيث بلغت ٣٤٧ مليار دولار في عام ١٩٩٩. وبالنسبة للدول المتحولة، فقد زادت ديونها بنسبة بسيطة من ٣٤٧,١% إلى ٣٥٣ مليار دولار بين عامي ١٩٩٨و١٩٩٩ كما زادت أيضاً عبء مديونية دول هذه المجموعه مقاساً بنسبة خدمه الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات بدرجة بسيطة من ١٧,١ إلى ١٧,٨% خلال العامين المذكورين.

ويتناول الفصل الثاني " التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ".

أولاً – التطورات الاقتصادية :

أ– النمو الاقتصادي العام : انعكست الأوضاع الاقتصادية الدولية خلال عام ١٩٩٩ على نمط النمو الاقتصادي في الدول العربية، حيث تشير التقديرات الأوليه إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار قد ارتفع من ٥٨٧,٦ مليار دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٦٢١,٨مليار دولار في عام ١٩٩٩، أي بمعدل نمو قدره ٥,٨% مقارنة مع معدل نمو سالب بلغ ٣,١% في عام ١٩٩٨.

ويعزى التحسن في أداء الاقتصادات العربية خلال عام ١٩٩٩ مقارنة بأداء العامين السابقين في جزء منه إلى الارتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط الأمر الذي نتج عنه ارتفاع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بنحو ٢٧,٨% وارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من ١٥,٤% إلى نحو ١٨,٦%، كما يعزى هذا التحسن في

جزء منه إلى النتائج الجيدة لسياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي التي واظبت الدول العربية على تطبيقها خلال السنوات الماضية.

وبالنسبة للإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي تشير التقديرات الأولية إلى أن الاستهلاك الحكومي قد ارتفع بمعدل قدره ١,٥%، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت عن مستواها في العام السابق لتبلغ ٢٥,٩% أما الإنفاق الاستثماري، فقد سجل زيادة بنسبة ١,١% عن مستواه في العام ١٩٩٨، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي قد اتجهت إلى الانخفاض عن مستواها في العام السابق لتبلغ ٢١,٦%، ومن جهة أخرى، أدت التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية للدول العربية عام ١٩٩٩ إلى زيادة حصة الصادرات من السلع والخدمات في هيكل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي من ٢٩,٩% في عام ١٩٩٨ إلى ٣٢,٧% خلال عام ١٩٩٩ في حين انخفضت حصة الواردات من السلع والخدمات بدرجة طفيفة عن مستواها في عام ١٩٩٨ وتحول الوضع في فجوة الموارد من عجز إلى فائض يعادل ١,٥ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة للتضخم، تشير البيانات التي توفرت عن الأسعار بأن معدل التضخم مقاساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد انخفض بدرجة ملحوظة في معظم الدول العربية خلال عام ١٩٩٩ مقارنة بالعام السابق.

ب ـ التطورات الاجتماعية: قدر عدد سكان الوطن العربي في عام ١٩٩٩ بنحو ٢٧٣ مليون نسمة، ويعتبر معدل نموه البالغ ٢,٤% سنوياً من بين أعلى المعدلات في العالم حيث يبلغ متوسط معدل نمو السكان في العالم ١,٦%. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في حجم السكان، فقد تمكنت الدول العربية من تحقيق إنجازات ملحوظة في بعض المجالات الاجتماعية، تتفاوت ما بين دولة وأخرى، و ما بين الريف والحضر استطاعت بها رفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى ٦٤عاماً بالمقارنة مع متوسط الدول المتقدمة البالغ ٧٤ عاماً، والدول النامية ٦٢ عاماً. كما استطاعت أيضاً في الوقت نفسه تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى ما دون ٧٠ حالة

وفاة في الألف ، إضافة إلى تحسين المؤشرات الحيوية الأخرى كما في حالة الخدمـــات والرعايـــة الصحية ونسبة السكان الذين تتوفر لهم مياه مأمونة،و خدمات صرف صحي لائقة.

وفي مجال التعليم ، تشير البيانات إلى أنه بالرغم من ارتفاع معدل الإنفاق على هذا القطاع في الدول العربية مقارنة مع بقية الأقاليم الرئيسية في العالم، إلا أن التحسن في معدلات القراءة والكتابة ومعدلات القيد في مراحل التعليم المختلفة كان طفيفاً في معظم الدول العربية؛ ويعزى ذلـــك إلى كون الزيادة في هذه النسبة تساوي تقريباً معدل النمو السكاني. وتشير البيانات إلى أن الفجـــوة في معدلات الأمية والقيد في مراحل التعليم المختلفة لازالت كبيرة بين الذكور والإناث وسكان الحضر والريف في غالبية الدول العربية. كما تبين المؤشرات استمرار ظاهرة تدني نوعية التعليم وعدم توافقه مع احتياجات سوق العمل وارتفاع نسبة القيد في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية بالمقارنة مع مجالات العلوم والتكنولوجيا.

وتبلغ نسبة القوى العاملة لإجمالي السكان نحو ٣٦% وهو أقل معدل بين المناطق الرئيســية في العالم؛ ويعزى انخفاضها إلى ضآلة نسبة مشاركة المرأة وارتفاع معدل النمو السكاني. ومع أن حجم القوى العامله في ازدياد إلا أنه من المتوقع أن تستمر معدلات البطاله في مستوياتها المرتفعة والراجعة لعدة أسباب من أهمها الهجرة المتزايدة من المناطق الريفية إلى الحضرية وقصور الاستثمارات الجديدة عن توفير فرص عمل كافية لاستيعاب العمالة الجديدة الداخلة إلى سوق العمل.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته غالبية الدول العربية في مجالات التنمية الاجتماعية خلال العقود الســابقة، وتركيز بعض الدول العربية على برامج تعليمية ذات توجه تطبيقي وأكثر مواءمة مع احتياجات سوق العمل، إلا أن النهج المتبع في الوطن العربي يلزمه المزيد مـــن التركـــيز علـــى الاستثمار في البشر وفي تعليمهم وتدريبهم وتنمية مهاراتهم التقنية وتهيئة البيئة المناســـبة لإطـــلاق طاقاتهم وقدراتهم الخلاقة، وبدون ذلك سوف تكون قدرة الاقتصادات العربية على التكيف مـــــع الثقافة الحديثة محدودة.

ويتناول الفصل الثالث " التطورات في القطاع الزراعي في الدول العربية "

يحتل القطاع الزراعي أهمية متقدمة في العديد من الدول العربية، ويبلغ مساهمته في الناتج المحلي الاجتماعي للدول العربية حوالي ١٣%، وتحكم محدودية الموارد الطبيعية والظروف المناخية والبيئية آفاق التوسع في المساحات المحصولية وزيادة الإنتاج الزراعي. وقد أدت الظروف المناخية غير المواتية خلال عام ١٩٩٩، كانخفاض معدلات سقوط الأمطار وانتشار الجفاف في معظم الدول العربية الرئيسية المنتجة للمحاصيل المطرية إلى تقلص المساحة المحصولية بنسبة ٢,٣% وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي، حيث انخفض إنتاج القمح بنسبة ٧,١% وإنتاج الشعير بنسبة ٤,١% وإنتاج الذرة الشامية بنسبة ٥,٣% والبقول بنسبة ٥,٥% وكذلك انخفض إنتاج المحاصيل السكرية بنسبة ٢,٩% والفواكه بنسبة ٠,٤%. وبالرغم من الانخفاض الواضح لمعدلات الإنتاجية للمحاصيل الزراعية العربية بالمقارنة مع الدول النامية إلا أن هناك بعض المؤشرات الإيجابية التي ظهرت خلال عامي ١٩٩٨ – ١٩٩٩ في معدلات الإنتاجية للمحاصيل الزراعية، إذ سجلت الإنتاجية لمجموعة الحبوب زيادة بنسبة ٣,٦%، والدرنيات بنسبة ٢,٤%، والبذور الزيتية بنسبة ١٦,٣% والألياف بنسبة ٥,٦%، ولعل هذا التحسن يرجع إلى التوسع في استخدام تقنيات زراعية متكاملة كاستخدام البذور المحسنة ذات الإنتاجية العالية المقاومة للأمراض، بالإضافة إلى تطور عمليات زراعة المحاصيل كتجهيز التربة ومكافحة الأمراض والتوسع في استخدام وسائل الري الحديثة والأسمدة الكيماوية.

وأظهرت التطورات في الإنتاج الحيواني عام ١٩٩٩ زيادة بنسبة ٢,٩%، إذ سجل عدد الأبقار والجاموس زيادة بنسبة ٢,٥% وإنتاج اللحوم الحمراء زيادة بنسبة ٤,٢% واللحوم البيضاء زيادة بنسبة ٢,٦% والألبان زيادة بنسبة ٣,٢% وتعود هذه التطورات الإيجابية إلى تحسين التراكيب الوراثية للأصناف المحلية والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة في تربية الثروة الحيوانية والإنتاج والتصنيع. وحقق الإنتاج السمكي في الدول العربية عام ١٩٩٩ زيادة بنسبة ٦,٩% ليبلغ حوالي ٢,٦ مليون طن، ويمثل هذا الإنتاج حوالي ٤٥% فقط من الإمكانات الإنتاجية للدول العربية. مما يشير إلى بدائية أساليب الصيد وضعف البنية التحتية وقلة الاستثمارات الموجهة للقطاع ونقص

الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة.

من جانب آخر ارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي للدول العربية عـــام ١٩٩٨ نظراً لتراجع نسبة تغطية الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعيـــة مـــن حـــوالي ٢٦,٩% إلى ٢٣,٧%. ونتيجة لذلك فقد ارتفعت قيمة السلع المستوردة من الحبوب والزيوت النباتية والفواكـــه واللحوم والألبان بينما انخفضت قيمة السلع المستوردة من السكر والبذور الزيتية.

وقد أسهمت كل هذه التطورات في زيادة قيمة الفجوة الغذائية بنسبة ٣,٢% خـــلال عـــام ١٩٩٨ وقد شملت الحبوب والبقوليات والزيوت والشحوم والفواكه واللحوم والبيض، وقد مثـــل العجز في الحبوب حوالي ٤٨% من قيمة الفجوة، كما أن الدول العربية لازالت تواجه عجـــزاً في السلع الغذائية الرئيسية باستثناء الأسماك والفواكه والخضار تقريباً ، وبلغت قيمة العجز حـــوالي ١٣ مليار دولار في عام ١٩٩٨. ولعل تطبيق بعض الدول العربية لسياسات الخصخصة وتحرير أســـعار منتجات القطاع الزراعي وتقليل دور الدولة في الإنتاج والتسويق ودعم مؤسسات البحث العلمـــي من شأنه أن يســـهم في رفع الطاقة الإنتاجية للقطاع وزيادة معدل الإنتاجية الزراعيـــة، وبالتـــالي تحقيق الحد الأدنى لمتطلبات الأمن الغذائي ورفع المستوى المعيشي للعاملين في القطاع.

وفي ضوء ما يشهده العالم من تطورات هامة في مجال استخدام العلم والبيولوجيا في الزراعـــة لتطوير الثقافة واستخدام الأدوات الحديثة وابتكار الأساليب العلمية المختلفة لتطوير الإنتاج وتحقيق معدلات عالية من الإنتاج من خلال الهندسة الوراثية والتقانة الحيوية والتقانة الكيميائية، وإســـهام الدول العربية في هذا المجال وإن كانت مساهمتها ضعيفة، إلا أن تضافر الجهود وزيادة الإنفاق العربي على مثل هذه البحوث بغية توفير الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي بالقدر الكافي سوف يمهد الطريـــق مستقبلاً إلى مشاركة فاعلة ومؤثرة في هذا المجال. كذلك لابد في الإطار ذاته من تخصيص المـــوارد اللازمة لذلك وتنسيق البحوث وربطها بصفة فعالة بمجالات التعليم والإرشاد والتدريب الزراعي.

ويتناول الفصل الرابع " التطورات في القطاع الصناعي في الدول العربية "

يشير التقرير إلى تحسن أداء القطاع الصناعي بصورة واضحة خلال عام ١٩٩٩ إذ بلغ معدل

نموه نحو ١٨%،وارتفعت القيمة المضافة لتصل إلى نحو ١٨٦,٥ مليار دولار. ونجم عن هذا التحسن ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣,١ نقطة مئوية لتبلغ ٣٠%، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار النفط خلال العام، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بنحو ٢٧,٨%، عن العام السابق. أما الصناعات التحويلية فقد سجلت نمواً بلغ ٤,٧%، وهو يقارب ٣ أضعاف معدل النمو في العام السابق . وقد تميزت الصناعات التحويلية بالنمو المتواصل، حتى ولو بمعدلات ضعيفة أحياناً على عكس الصناعات الاستخراجية التي اتسمت بالتذبذب الحاد بين النمو العالي والانخفاض الشديد. وبالتالي فإن التغير الشديد في أسعار النفط يؤثر سلباً وإيجاباً على كامل القطاع الصناعي بنفس معدلات التذبذب تقريباً.

وساهمت الصناعة الاستخراجية بما يعادل ٦٢,١% من القيمة المضافة في القطاع الصناعي ؛ أما الصناعة التحويلية فساهمت بنحو ٣٧,٩% عام ١٩٩٩. وتتوزع القيمة المضافة في الصناعة الاستخراجية بين النفط والغاز بنسبة ٨٢%، والخامات المعدنية وغير المعدنية بنسبة ١٨%. ومن جهة أخرى أصبحت الصناعات البتروكيماوية والمشتقات البترولية تساهم بحصة متزايدة بلغت نحو ٢٥% عام ١٩٩٩ من قيمة الصناعات التحويلية في حين أن مساهمة الصناعات التقليدية مثل الصناعات النسيجية والغذائية قد تراجعت أو ثبتت عند ١٤%و ٢١% على التوالي. وتشير التقديرات إلى أن إنتاجية العامل الصناعي قد تحسنت بعض الشيء . ويعود هذا إلى العمالة الصناعية في القطاع لم تنمُ خلال العامين السابقين، وبالتالي فإن الزيادة في القيمة المضافة مردها زيادة إنتاجية العامل نفسه. وعلى أية حال، فإن متوسط الإنتاجية للعامل الصناعي في الدول العربية المقدر بحوالي ٩ آلاف دولار، لازال متدنياً ويعادل ثلث ما هو عليه في كوريا الجنوبية، ونحو سدس الإنتاجية في كل من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا.

وقد حظيت صناعة الأسمنت باستثمارات ضخمة في السبعينات والثمانينات مما رفع الطاقة الإنتاجية إلى نحو ١٠٠ مليون طن من الأسمنت عام ١٩٩٩، إلا أنه نتيجة لتراجع النشاطات

الإنشائية بشدة خلال السنوات الأخيرة فإن نسبة استغلال طاقة صناعة الأسمنت تراجعت إلى ٤٧% فقط، خاصة وأن عدداً كبيراً من مصانع الأسمنت تعتبر ذات تقنية قديمة. وفي المقابل فإن صناعة البتروكيماويات قد حصلت على استثمارات كبيرة قدرت بحوالي ١٤ مليار دولار ساهمت في إنشاء ١٣٤ مشروعاً ذا تقنية متقدمة، وتعتبر نسب الاستغلال والتسويق في هذه الصناعة عالية، ولا تزال تجذب الاستثمارات الجديدة في هذا القطاع الواعد.

ومن الصناعات التي تتوفر للدول العربية فيها مزايا تنافسية هي صناعة الأسمدة، التي بلغ الاكتفاء الذاتي فيها نحو ٢٠٠% عام ١٩٩٩. فالدول العربية منتج رئيسي للأسمدة الفوسفاتية وخاماتها، كما أن الأسمدة النيتروجينية القائمة على الغاز الطبيعي تشكل نسبة هامة من الإنتاج العربي وخاصة في الدول العربية النفطية.

ومن جهة أخرى فإن صناعة الحديد والصلب قد بدأت تمثل خياراً صناعياً وتقنياً مهماً في عدد من الدول العربية، ففي الوقت الذي بلغت فيه الاحتياجات الاستهلاكية نحو ١٨ مليون طن من منتجات الحديد والصلب عام ١٩٩٨ فإن الإنتاج العربي قد غطى نحو ٦٠% من تلك الاحتياجات في ذلك العام. يضاف إلى ذلك، تزايد أعداد مصانع الحديد والصلب الكبيرة ذات التقنية المتقدمة في السنوات الأخيرة خاصة في كل من مصر والسعودية وليبيا والبحرين، وهو مؤشر يدل على بداية تشكيل قاعدة صناعية متقدمة.

يتناول الفصل الخامس " تطورات البنية الأساسية في الدول العربية "

حققت الدول العربية خلال العقدين الماضيين إنجازات مهمة في قطاعي الكهرباء والاتصالات، اللذين يشكلان ضمن قطاعات البنية الأساسية الأخرى، ركيزتين هامتين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ففي قطاع الكهرباء ، ارتفع الحمل الأقصى خلال عقد التسعينات ، نسبة زيادة سنوية مقدارها ٤,١% كذلك ارتفع استهلاك الطاقة الكهربائية خلال نفس الفترة بنسبة ٥,٨% سنوياً ولمقابلة هذه الزيادة قامت الدول العربية بإضافة قدرات توليد جديدة بقدر ٢٢ ج. وات لسيرتفع

بذلك إجمالي قدرات التوليد المركبة في الدول العربية من ٧٤ ج. وات. في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٩٦ ج.وات في عام ١٩٩٩. وقد تركزت أغلب هذه القدرات الجديدة في السعودية ومصر وسورية ولبنان والإمارات والمغرب وتونس. وإدراكاً من الدول العربية لفوائد الربط الكهربائي التي من بينها إتاحة الاستعانة بقدرات التوليد الفائضة في بلد ما كاحتياطي لبلد آخر، فقد شهد عقد التسعينيات استكمال عدد من مشاريع الربط الكهربائي و تقدم العمل في البعض الآخر، إذ تم خلال النصف الثاني من التسعينات ربط مصر بالأردن وليبيا، وربط سورية بالأردن، وربط المغرب بأسبانيا، وجاري الآن ربط سورية بتركيا ولبنان وربط ليبيا بتونس. كما شهد عام ١٩٩٩ توقيع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست على تكوين شركة مستقلة تكون مسؤولة عن تنفيذ وتشغيل مشروع ربط شبكات الكهرباء في هذه الدول.

أما قطاع الاتصالات، فقد حققت الدول العربية تقدماً ملموساً في تطويره خلال عقد التسعينات حيث تم إضافة حوالي ١٢ مليون خط وحوالي ٤ مليون خط نقال وحوالي ١١٥ ألف هاتف عمومي، وبذلك تم رفع متوسط الكثافة الهاتفية للشبكة الثابتة من حوالي ٣,٥ خط لكل ١٠٠ مواطن في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٧,١ خط لكل ١٠٠ مواطن في عام ١٩٩٩، كذلك تم تحويل عدد كبير من الخطوط القائمة من النظام التماثلي إلى النظام الرقمي. وللاستفادة من التقنيات الحديثة في وسائل الاتصالات والمتمثلة في كابلات "الألياف الضوئية البحرية، فقد قام عدد كبير من مؤسسات الاتصالات في الدول العربية بالاشتراك في خدمات الكيبلين: سيموية ٣ "و" فلاج" وكل منها يربط جنوب شرق اسيا بأوروبا عبر البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط.

يتناول الفصل السادس " التطورات في مجال النفط والطاقة في الدول العربية ".

لقد كان الانتقال من حالة الفائض إلى حالة التوازن من أهم المعالم الأساسية للسوق النفطية العالمية في عام ١٩٩٩ والتي تأثرت بثلاثة عوامل رئيسية وهي ، اتفاق الدول النفطية على تخفيض الإنتاج، وارتفاع الطلب العالمي على النفط، وتراجع المخزونات النفطية. واتخذ الطلب العالمي على النفط في عام ١٩٩٩ مسارا مغايرا لما كان عليه الوضع في عام ١٩٩٨، إذ استعاد الطلب

انتعاشه محققاً زيادة قدرها ١ مليون ب/ ي مقابل ٠,٦ مليون ب/ي في عام ١٩٩٨، ويعزى الانتعاش في الطلب العالمي على النفط في عام ١٩٩٩ إلى التحسن في النمو الاقتصادي العالمي وخاصة في الدول الآسيوية.

وقد وصلت أسعار النفط إلى ذروتها في كانون الأول ١٩٩٩ حيث بلغ متوسط سعر سلة خامات أوبك ٢٤,٨ دولار للبرميل، ويعتبر ذلك أعلى مستوى وصلت إليه أسعار النفط منذ عام ١٩٩٠. وانعكست الزيادات المتواصلة في أسعار النفط على المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك الذي بلغ ١٧,٥ دولار للبرميل في عام ١٩٩٩ مقابل ١٢,٣ دولار في عام ١٩٩٨.

وعلى الرغم من أن إنتاج الدول العربية من النفط الخام قد انخفض من ٢٠,٦ مليون ب/ي في عام ١٩٩٨ إلى ٢٠,٠ مليون ب/ي في عام ١٩٩٩، إلا أن ارتفاع أسعار النفط العالمية أدى إلى ازدياد قيمة الصادرات النفطية للدول العربية من حوالي ٨٢,١ مليار دولار في عام ١٩٩٨ إلى حوالي ١١٢,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٩، أي بزيادة قدرها حوالي ٣٠,٧ مليار دولار . مما كان له انعكاسات إيجابية على مجمل الأنشطة الاقتصادية خلال العام. وارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام ١٩٩٩ بمعدل ٢,٨% إذ بلغ حوالي ٦,٣ مليون برميل مكافئ نفط يومياً (ب م ن /ي) بالمقارنة مع حوالي ٦,١ مليون ب م ن /ي في عام ١٩٩٨. ولم يطرأ تحسن كبير على معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية ككل خلال الفترة ١٩٩٥–١٩٩٩، إذ ارتفع هذا المعدل من حوالي ٧,٩ برميل مكافئ نفط في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٨,٣ ب م ن في عام ١٩٩٩.

واتسمت أنماط استهلاك الطاقة في الدول العربية بالاستقرار خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، إذ مايزال النفط يغطي حوالي ٥٦% من إجمالي استهلاك الطاقة، بينما يغطي الغاز الطبيعي حوالي ٤٠%، ولم يحصل تحسن في مساهمة كل من الطاقة الكهرومائية والفحم حيث حافظا على نسبتهما البالغة حوالي ٤%. وازداد استهلاك المنتجات النفطية في الدول العربية بمعدل ٢,٩% في عام ١٩٩٩. كما ازداد استهلاك الغاز الطبيعي بمعدل ٢,٧%.

يتناول الفصل السابع " التطورات المالية في الدول العربية "

واصلت الدول العربية خلال عام ١٩٩٩ جهودها التي بدأتها منذ عدة سنوات لتصويب الاختلالات في أوضاعها المالية، وتقليص العجوزات في موازناتها العامة، واستكمال الإصلاحات الهيكلية في جانبي الإيرادات والنفقات ذلك بهدف خلق بيئة اقتصادية أكثر استقراراً لتحقيق النمو المستدام، وقد تضمن ذلك مواصلة العمل في إصلاح النظم الضريبية وتوسيع قاعدتها، وإيجاد الحوافز المشجعة لزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، كما تضمن كذلك مواصلة الإصلاحات في هيكل النفقات الحكومية بهدف ترشيد الإنفاق العام وزيادة كفاءة تخصيص الموارد.

وفي هذا الإطار، تمكنت الدول العربية من تحقيق بعض النتائج الإيجابية خلال عام ١٩٩٩ إذ تشير التقديرات الأولية للميزانيات الحكومية في الدول العربية إلى تحسن المؤشرات الكلية للأداء المالي بصورة عامة خلال عام ١٩٩٩. فقد انخفضت العجوزات المالية للميزانيات المجمعة كقيمة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تظهر البيانات الأولية انخفاض العجز المالي ليصل إلى قرابة ٣١,٠ مليار دولار بالمقارنة مع ٣١,١ مليار دولار في العام السابق، كما تظهر التقديرات أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي قد انخفضت بنحو نصف نقطة مئوية مقارنة بمعدلها المحقق خلال عام ١٩٩٨ لتبلغ ٥,٧% خلال هذا العام.

ومن جهة أخرى ، تشير التقديرات إلى انخفاض الفوائض الجارية بالنسبة للدول العربية ككل ٢,٥ مليار دولار لتصل إلى ٤,٠ مليار دولار خلال هذا العام وانخفضت تبعاً لذلك نسبتها إلى الناتج المحلي لتبلغ نحو ٠,٧% عام ١٩٩٩.

وقد ساعدت عودة النمو في الإيرادات النفطية وكذلك الارتفاعات التدريجية المتواصلة في الإيرادات الأخرى على تعزيز الإيرادات العامة، حيث تشير البيانات الأولية إلى أن إجمالي الإيرادات ارتفع في الدول العربية خلال هذا العام ليصل إلى قرابة ١٤٧,٨ مليار دولار. ونظراً لارتفاع معدل نمو الناتج المحلي خلال العام، فإن نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي قد انخفضت بأكثر من نقطة مئوية مقارنة بمستواها المحقق خلال العام السابق لتبلغ ٢٧,٤%.

في المقابل، وفي ضوء النمو البطيء في النفقات الجارية وبصورة أكثر في أوجه الإنفاق غير المنتج، تشير إلى تباطؤ معدل نمو إجمالي النفقات العامة بالنسبة للدول العربية خلال عام ١٩٩٩ إذ ارتفعت بأقل من واحد في المائة لتصل إلى ١٧٨,٨ مليار دولار. وسجلت نسبة هذه النفقات إلى الناتج المحلي انخفاضاً يُقدّر بنحو نقطتين مئويتين مقارنة بمستواها المحقق خلال العام السابق لتبلغ نحو ٣٣,١%. وهو الانخفاض الأعلى الذي سجلته هذه المساهمة منذ بداية العقد رغم التطورات المواتية في أسعار النفط خلال العام.

وفيما يتعلق بالمديونية العامة الداخلية فإن التقديرات تشير إلى إجمالي الدين العام الداخلي ارتفع في الدول العربية خلال عام ١٩٩٩ بنحو ٣,٤% ليصل إلى حوالي ٢١٨,٥ مليار دولار، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بأكثر من نقطة مئوية مقارنة بمستواها المحقق خلال العام السابق لتبلغ ٤٠,٦%.

يتناول الفصل الثامن " التطورات النقدية والمصرفية وأسواق الأوراق المالية في الدول العربية "

في مجال التطورات النقدية، واصلت السلطات النقدية في الدول العربية خلال عام ١٩٩٩، اتباع سياسات نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار وسعر الصرف، وتنظيم مستويات السيولة بما يتلاءم مع متطلبات حركة النشاط الاقتصادي، وتوفير التمويل اللازم للأنشطة الإنتاجية والاستثمارية لمختلف القطاعات في الاقتصاد وبخاصة القطاع الخاص. ولزيادة فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المرجوة منها، اتجهت الدول العربية إلى تطبيق تلك السياسة في إطار اتسم بالتوجه نحو الاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بغية إعطاء دور أكبر لعوامل السوق، وتعزيز المنافسة بين المصارف، وزيادة كفاءة وسرعة انتقال تأثيرات السياسة النقدية.

وقد أظهرت التطورات أن معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية ككل قد ارتفع خلال عام ١٩٩٩ ليبلغ نحو ٩,٣% مقارنة بمعدل قدره ٧,٧% في عام ١٩٩٨ أما بالنسبة للدول العربية

فرادى، فقد تباينت معدلات نمو السيولة المحلية فيها خلال عام ١٩٩٩، ففي حين كانت معدلات نموها أعلى بدرجات متفاوتة عن العام السابق في مجموعة ضمت كلاً من الأردن والإمارات وتونس والسعودية وعمان وليبيا والكويت ومصر وقطر والمغرب واليمن كانت تلك المعدلات أقل من مثيلاتها في العام السابق في كل من البحرين والجزائر والسودان وجيبوتي ولبنان وموريتانيا. وفي ظل السياسات الرامية إلى تقليص العجز في الميزانيات الحكومية وتوجيه تمويله نحو شروط السوق، فقد انحسر دور الائتمان الحكومي كمصدر للتوسع في السيولة المحلية بل وكان له خلال عام ١٩٩٩ أثراً انكماشياً على السيولة المحلية بالنسبة لمجموع الدول العربية. وقد سمح ذلك بتوفير التمويل اللازم للأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص في إطار التوجيهات الرامية لزيادة مشاركة هذا القطاع في النشاط الاقتصادي.

وقد عززت السياسات التي طبقتها الدول العربية في مجال تحرير أسعار الفائدة وزيادة المنافسة بين المصارف من دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات حيث واصل نصيب شبه النقود في السيولة المحلية خلال عام ١٩٩٩ اتجاهه التصاعدي الذي بدأ منذ مطلع التسعينات.

وفي المجال المصرفي تشير البيانات المجمعة لميزانيات المصارف التجارية العربية، بوجه عام، إلى تباطؤ نسبي في النشاط المصرفي في الدول العربية خلال عام ١٩٩٩. مقارنة مع الأعوام القليلة السابقة، مع تفاوت الأمر فيما بين المصارف العربية. وقد أظهرت البيانات المجمعة للمصارف أن معدلات النمو في الموجودات والودائع والإقراض والربحية، كانت أدنى من المعدلات المماثلة المحققة خلال السنوات القليلة الماضية. وأقل في كثير من الحالات من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى هذا التباطؤ النسبي في النشاط المصرفي إلى عدة عوامل من بينها تراجع النشاط الاقتصادي خلال العام السابق في عدد من الدول العربية، وكذلك الحاجة إلى تدعيم مخصصات الديون لعدد من المصارف العربية.

ومن ناحية أخرى، واصلت المصارف العربية جهودها لتطوير وتوسيع أنشطتها وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإدخال التقنيات الحديثة، والتوسع في تمويل المشروعات الكبيرة بالإضافة إلى

تواصل مساعي وعمليات الدمج والحيازة المصرفية. فقد شهد القطاع المصرفي العربي خمس حالات دمج خلال العام. كما تزايد عدد المصارف العربية التي باشرت في تقديم خدمات الصيرفة عبر شبكة الإنترنت. كذلك عززت المصارف العربية حضورها في تمويل مشروعات الطاقة مستفيدة من التعاون مع المؤسسات المالية والمصرفية الدولية التي وسعت من حضورها الإقراضي في السوق المصرفي العربي. ومع ذلك، فإن التقدم المحقق على صعيد إدخال التقنيات، وتوسيع الأنشطة والخدمات وعمليات الدمج، مازال أقل من طموحات المصارف والسلطات النقدية العربية في ضوء الحاجة إلى تكثيف جهود النهوض بالعمل المصرفي وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع المصرفي العربي.

وبالنسبة لأسواق الأوراق المالية، ففي ظل التطورات التي يشهدها النظام المالي العالمي وتحديداً أسواق الأوراق المالية، تسعى الدول العربية إلى تطوير وتحديث أسواقها المالية وترسيخ ودعم قواعد ونظم العمال فيها، وتحسين اللوائح والقوانين المنظمة للعمل، وتوفير المعلومات والحوافز المطلوبة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة. وفي هذا الإطار، تابعت أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام ١٩٩٩ تطوير أطرها التشريعية والمؤسسية بما يتماشى مع المستجدات والتطورات على الصعيدين المحلي والدولي. ويهدف هذا التطوير في مجمله إلى زيادة كفاءة السوق المالي وتعزيز الدور الرقابي له، وتنشيط التعامل فيه. وقد شمل ذلك عدة أمور من أهمها، تعزيز الشفافية والإفصاح، وتطوير دور المستثمر المؤسسي؛ وتنويع وزيادة الأدوات الاستثمارية، كمل شمل إدخال تعديلات على النظم الضريبية، ومكننة أنظمة التداول. كذلك تم تحقيق خطوة إيجابية في مسار التعاون والتكامل بين الأسواق العربية.

وقد انعكست هذه التطورات النوعية على أداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال العام، حيث أظهر المؤشر المركب لصندوق النقد العربي في نهاية عام ١٩٩٩ مقارنة مع عام ١٩٩٨ تحسناً بلغت نسبته ٩,٨%. وارتفعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في هذه الأسواق بما نسبته ٢١,٥% لتبلغ في نهاية عام ١٩٩٩ حوالي ١٤٩,٤ مليار دولار، وارتفع عدد الشركات المدرجة إلى ١٦٣٤ شركة. وفيما يتعلق بأحجام التداول، فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في هذه الأسواق

بنسبة طفيفة بلغت ٠,٢% لتبلغ ٣٥,٦ مليار دولار. وفي المقابل انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال الفترة نفسها بنسبة ٢٥,١% ليبلغ حوالي ١١,٩% مليار سهم.

يتناول الفصل التاسع " التجارة الخارجية والبنية للدول العربية "

شهدت التجارة الخارجية للدول العربية تحسناً ملحوظاً خلال عام ١٩٩٩ نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، فقد ارتفعت قيمة الصادرات العربية بنحو ١٩.٨%، بسبب زيادة الصادرات النفطية في الدرجة الأولى، لتبلغ ١٦٢,٩ مليار دولار مقارنة مع ١٣٦ مليار دولار في العام السابق. وفي المقابل سجلت قيمة الواردات العربية عام ١٩٩٩ انخفاضاً طفيفاً عن مستواها في العام السابق لتبلغ ١٥١,٧ مليار دولار حيث كان للركود الاقتصادي الذي شهدته الاقتصادات العربية المصدرة الرئيسية للنفط عام ١٩٩٨ أثر في هذا الانخفاض.

ومن جانب أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى ، تجدر الإشارة إلى ارتفاع قيمة صادرات الدول التي تتسم بقاعدة تصديرية أكثر تنوعاً بنسبة تقارب معدل زيادة الصادرات العالمية، ويعزى ذلك في جزء منه إلى زيادة الطلب على الواردات في دول منطقة اليورو، إثر انخفاض قيمة عملات منطقة اليورو مقابل الدولار، الأمر الذي أدى إلى انخفاض العملات العربية المرتبطة بها.

وبالنسبة لحصة التجارة العربية الخارجية في التجارة العالمية، فقد ارتفعت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية لتبلغ نحو ٢,٩%، مقارنة بنسبة قدرها ٢,٥% في عام ١٩٩٨. وذلك نظراً لأن معدل نمو الصادرات العربية قد فاق بكثير معدل نمو الصادرات العالمية خلال العام. أما الواردات العربية، التي سجلت انخفاضاً خلال عام ١٩٩٩ فقد تراجعت حصتها في الواردات العالمية لتبلغ ٢,٦%، مقارنة بنسبة ٢,٨% في العام السابق.أما فيما يتعلق باتجاه التجارة العربية، فتشير البيانات الأولية إلى زيادة حصة الصادرات العربية إلى دول جنوب شرق آسيا نتيجة لاستعادة الانتعاش الاقتصادي في هذه الدول في أعقاب الأزمة المالية التي مرت بها. كما ارتفعت كذلك حصة الصادرات المتجهة لليابان التي ارتفع معدل النمو الاقتصادي فيها بدرجة ملحوظة في عام ١٩٩٩. أما في جانب الواردات العربية فتظهر البيانات زيادةً في نصيب الواردات من الولايات

المتحدة، واليابان، والاتحاد الأوربي. في حين حافظت حصة الواردات من دول جنوب شرق آسيا على مستواها في العام السابق تقريباً.

وبالنسبة للتجارة العربية البينية، فقد شهدت تحسناً خلال عام ١٩٩٩ إذ ارتفعت قيمتها بمعدل بلغ نحو ٢,٧% مقارنة بالتراجع الذي بلغت نسبته ٦,٨% عام ١٩٩٨، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة التبادل التجاري خلال العام بين عدد من الدول العربية من بينها الجزائر وقطر والعراق.

يتناول الفصل العاشر " موازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف في الدول العربية ".

تعزز أداء موازين المدفوعات والاحتياطيات الخارجية العربية في عام ١٩٩٩، بفضل الزيادات الملحوظة التي تحققت في قيمة الصادرات النفطية، مع عودة أسعار النفط للارتفاع اعتباراً من شهر مارس، إثر قرار منظمة أوبك بضبط الإنتاج وماترافق معه خلال العام من زيادة في الطلب العالمي على النفط.

وشمل تحسن أوضاع موازين المدفوعات العربية عناصرها الرئيسية، حيث تحول عجز الموازين التجارية وعجز موازين الحسابات الخارجية الجارية إلى فائض، بينما تقلص العجز بدرجة ملحوظة في الموازين الكلية، الأمر الذي أسهم في حدوث زيادة في حجم الاحتياطيات الخارجية الرسمية الإجمالية للدول العربية. وفي هذا الصدد، أسفر الميزان التجاري للدول العربية عن فائض في حدود ٢٦,٥ مليار دولار، بعد أن كان قد سجل عجزاً في عام ١٩٩٨ هو الأول من نوعه خلال عقد التسعينات. ويعزى هذا الفائض بشكل أساسي إلى التحسن في الموازين التجارية للدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط. وتجدر الإشارة، إلى أنه إلى جانب ارتفاع الصادرات العربية الإجمالية في عام ١٩٩٩ فقد تراجع معدل نمو الواردات الأمر الذي عكس في جانب منه بدء ظهور أثر إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي وضبط الطلب الإجمالي التي طبقت للتكيف مع تدهور أسعار النفط في عام ١٩٩٨ والذي استمر خلال الربع الأول من عام ١٩٩٩.

ومن جانب آخر، فقد ارتفع في ميزان الخدمات الإجمالي للدول العربية خلال عام ١٩٩٩ مقارنة بعام ١٩٩٨، الذي كان عجز هذا البند قد تقلص فيه إلى أدنى مستوى له خلال عقد التسعينات. وفي المقابل، تواصل خلال عام ١٩٩٩ الانخفاض في عجز صافي التحويلات بدون مقابل لمجموع الدول العربية.

ولقد غطى الفائض في الموازين التجارية على الأثر الناجم عن ارتفاع في عجز الخدمات، وأدى إلى تحويل العجز في موازين الحسابات الخارجية الجارية الذي بلغ ٢٦,٢ مليار دولار في عام ١٩٩٨ إلى فائض قدره ٢,١ مليار دولار في عام ١٩٩٩. ويمثل فائض الحسابات الخارجية الجاريه المسجل في عام ١٩٩٩، نحو ٠,٤%، من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، مقارنة بعجز بلغت نسبته نحو ٥,١%، في عام ١٩٩٨.

ويفضل هذا التحسن في موازين الحسابات الخارجية أسفرت الموازين الكلية للدول العربية عن عجز في حدود ٥,٧ مليار دولار، في عام ١٩٩٩ المقارنة بعجز يقارب ١١,١ مليار دولار في عام ١٩٩٨. كما عادت الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية للارتفاع لتصل إلى ما يربو عن ٨٤,٢ مليار دولار في عام ١٩٩٩. ويذكر أن النمو في الاحتياطيات الخارجية للدول العربية قد توقف في عام ١٩٩٨، حيث شهد حجمها انخفاضاً هو الأول خلال الفترة منذ عام ١٩٩١.

وعلى صعيد المديونية الخارجية، سجل وضع المديونية الخارجية لمجموع الدول العربية المقترضة تحسناً نسبياً خلال عام ١٩٩٩ مقارنة بالعام السابق وذلك كقيمة مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. فقد انخفض إجمالي الدين القائم بالنسبة للدول العربية المقترضة من ١٥٧ مليار دولار في عام ١٩٩٨ إلى ١٥٥,٩ مليار دولار في عام ١٩٩٩. كما انخفضت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣ نقاط مئوية لتبلغ ٥٨% مقارنة بنحو ٦١%، في عام ١٩٩٨. وهي المرة الأولى التي ينخفض فيها مستوى هذا المؤشر إلى مادون ٦٠%، منذ منتصف الثمانيات.

كما سجلت نسبة خدمة الدين العام الخارجي للدول المقترضة إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات انخفاضاً بنحو ٢,٦ نقطة مئوية عن مستواها في عام ١٩٩٨ لتبلغ ١٧,١%.

وبالنسبة لنظم وأسعار الصرف، شهدت العملات العربية انخفاضاً في أسعار صرفها مقابل العملات الرئيسية وفي مقدمتها الدولار. فقد أدى انخفاض قيمة عملة اليورو التي دخلت السوق العالمية كعملة رئيسية عام ١٩٩٩، إلى انخفاض قيمة العملات العربية المرتبطة بعملات منطقة اليورو. وانخفضت العملات العربية التي تتبع التعويم المستقل (أو الحر) وبنسب أعلى من انخفاض العملات العربية المرتبطة بعملات منطقة اليورو في حين حافظت العملات الخليجية على قيمتها مقابل الدولار، مع انخفاض طفيف مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

يتناول الفصل الحادي عشر " القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية وتحديات المرحلة المقبلة في الدول العربية".

أخذت الدول العربية تولي اهتماماً متعاظماً لتطوير وإصلاح قطاعاتها المالية والمصرفية نتيجة لإدراكها المتزايد لأهمية الدور الذي يلعبه هذا القطاع في مسيرة التنمية. فهو يمثل القناة الأمثل لتعبئة المدخرات المحلية وحشدها وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر كفاءة. كما يساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وفي إدارة المخاطر.

وتختلف أوضاع القطاع المالي والمصرفي فيما بين الدول العربية نظراً للاختلافات في مستويات الدخل بين هذه الدول واختلاف أوضاعها الاقتصادية عشية الإصلاحات وكذلك الاختلافات في أولويات السياسات التي تم تبنيها من قبل هذه الدول لإصلاح وتطوير وتحرير هذا القطاع. ففي دول مجلس التعاون أدى التحول في طبيعة الاحتياجات التمويلية، وانحسار دور الحكومة كمصدر رئيسي لتمويل التنمية إلى بروز أهمية تطوير القطاع لمقابلة هذه الاحتياجات. وفي معظم الدول العربية الأخرى، فإن جهود إصلاح القطاع أتت كجزء من جهود شاملة استهدفت تحقيق الاستقرار الكلي في الاقتصاد وتنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة من أجل تحرير الاقتصاد من القيود التي عانى منها وتحديث الأنظمة المعمول بها في مجالات المالية العامة والتجارة والصرف والأسعار.

وبصورة عامة، شملت الأهداف الرئيسية لإصلاح هذا القطاع في جميع الدول العربية خفض

تدخل الحكومة وتعزيز قوى السوق في تخصيص الموارد؛ وتنمية قدرة المؤسسات على حشد الموارد المحلية وتحسين كفاءة السياسة النقدية، وتعزيز المنافسة بين المصارف وتقوية أوضاعها المالية.

وتجري جهود الإصلاح على عدة مراحل، اشتملت في مراحلها الأولى على وقف العمل بسياسات الكبح المالي وإزالة القيود والضوابط الإدارية على أسعار الفائدة والابتعاد عن الائتمان الموجه، وتطوير إدارة السياسة النقدية بإدخال العمل بالأدوات غير المباشرة؛ وكلها أمور تمت بصورة متوائمة مع سرعة خطوات الإصلاحات في القطاع العيني ومع التقدم في تحقيق الاستقرار الكلي في الاقتصاد. وفي المراحل التالية بدأ العمل بأمور أخرى على رأسها إعادة تأهيل المصارف العامة وتقليص مساهمة الحكومة في رؤوس أموالها ، وتحديث وتعديل الأطر القانونية التي تحكم أعمال هذا القطاع، وتعزيز الرقابة على المصارف، وتحرير النشاط المصرفي، وإنشاء وتطوير أسواق الأوراق المالية.

وعلى الرغم من النتائج الملحوظة التي تم تحقيقها، كما يعكسه النمو الكبير في رؤوس أموال المصارف وأصولها والقيمة السوقية وأنشطة أسواق الأوراق المالية العربية فإن القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية لا يزال يعاني من عدد من التحديات المتبقية ومن هذه التحديات صغر حجم المصارف العربية، ومساهمة القطاع العام الكبيرة في عدد من الدول العربية في هذه المصارف وارتفاع القروض المتعثرة، ومن هذه التحديات العوائق التي تعاني منها أسواق الأوراق المالية وخاصة القصور في الأطر التنظيمية والتشريعية، وضيق هذه الأسواق، وصغر أحجامها، وضعف أنشطة السوق الأولى، وتدني دقة الإفصاح وتدفق المعلومات.

وبالإضافة إلى ذلك، يواجه القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية تحديات خارجية ناتجة عن التغيرات السريعة في البيئة الدولية أهمها ظاهرة العولمة واتفاقية الجاتس التي تستهدف فتح الأسواق المالية.

وتملي هذه التطورات على الدول العربية العمل على عدة محاور تشمل تطوير وإصلاح آليات هذا القطاع وأسلوب عمله وتحرير التعامل المالي والمصرفي عبر الدول العربية لتعزيز المنافسة الإقليمية

استعداداً لمواجهة المنافسة العالمية ، واتخاذ إصلاحات واسعة وأكثر عمقاً من أجل تعزيز نمو وتطوير القطاع الخاص تتضمن الإسراع في عملية الخصخصة ، وتحسين البنية التحتية والمحافظة على البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة.

يتناول الفصل الثاني عشر "العون الإنمائي العربي".

يعتبر العون الإنمائي العربي جانباً مهماً من جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول العربية من جهة، وباقي الدول النامية من جهة أخرى، ويتميز بشروط ميسرة تتمثل في انخفاض سعر الفائدة، وطول فترتي السماح والسداد، وبالتالي ارتفاع عنصر المنحة فيه. ومن أبرز ما تتسم به معظم القروض المقدمه في هذا الإطار هو عدم تقيدها بشروط التوريد والتنفيذ من قبل الدول والمؤسسات المانحة وعدم تدخلها في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدول المستفيدة. وبذلك يكتسب العون الإنمائي العربي دلالات مهمة ذات أبعاد تنموية وحضارية، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الدول العربية الرئيسية المانحة للعون هي دول نامية تعتمد على عائدات النفط، لمواجهة أعبائها والتزاماتها المالية الداخليه والخارجيه بما في ذلك التزاماتها في إطار العون الذي تقدمه.

وقد بلغت المساعدات العربية الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية عام ١٩٩٩ حوالي ٢٠٩٢ مليون دولار أمريكي، مسجلة بذلك ارتفاعاً نسبته ٥٢,٩% عما كانت عليه عام ١٩٩٨، وحوالي ١٧٦,٧% عما كانت عليه في عام ١٩٩٧. وبالمقابل تمثل المساعدات الإنمائية المقدمة عام ١٩٩٩ نحو ٣١% من حجم تلك المساعدات في عام ١٩٩٠ وبذلك يبلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٩ حوالي ١٠٧,٧٤٠ مليون دولار بلغت مساهمة السعودية فيها ٦٤,٤% والكويت ١٦,٣% والإمارات ١٠,٥% بينما ساهمت الدول العربية الأخرى بالباقي.

وبلغت نسبة العون العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للمانحين الرئيسين لعام ١٩٩٩ حوالي ٠,٨%، وبلغت هذه النسبة للكويت ١,٢%، والسعودية ١,١% وللإمارات ٠,٣%. وتقل هذه النسب عن تلك المقدمة في السنوات السابقة بسبب الضغوط الاقتصادية الناشئة عن انخفاض

عائدات النفط التي أدت إلى عدم استمرار هذه الدول في تقديم نفس المستوى من العون.

واصلت مؤسسات وصناديق التنمية العربية الوطنية والإقليمية جهودها في دعم مشاريع التنمية في معظم الدول النامية. وبلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لهذه المؤسسات لعام ١٩٩٩ حوالي ٢٧٤٣ مليون دولار، ساهم الصندوق العربي بنسبة ٣١,٧%، والبنك الإسلامي ٢٥,٦% والصندوق الكويتي ١٨%، وصندوق أبو ظبي ٧.٩% وصندوق الأوبك ٧.٢%، والمصرف العربي ٤,٢% والصندوق السعودي ٣% وصندوق النقد العربي ٢,٤% وبهذا بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات وصناديق التنمية العربية حتى نهاية عام ١٩٩٩ حوالي ٥٣,٠ مليار دولار.

يتناول الفصل الثالث عشر "التعاون الاقتصادي العربي – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى".

في مجال التعاون الاقتصادي، يعتبر البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أحدث إنجازات العمل الاقتصادي العربي المشترك. وقد دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عامها الثالث في التنفيذ حيث قامت الدول الأربع عشرة الأعضاء في المنطقة، بحلول عام ٢٠٠٠، بتخفيض الرسوم الجمركية التي تفرضها بنسبة بلغت ٣٠% من التعرفة الجمركية المطبقة في ١٩٩٧/١٢/٣١. كما وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (٦٤) بتاريخ ١٩٩٩/٩/١٦ على قائمة الاستثناءات التي طلبتها ست دول، وذلك يعني أن هذه الدول تستثني تطبيق التخفيضات الجمركية على فئة من السلع لمدة ثلاث سنوات، يتم بعدها إلغاء الاستثناء، وذلك بغرض إعطاء الصناعات المحلية للسلع المثيلة لتلك المستثناة فرصة لإعادة هيكلتها قبل فتحها للمنافسة العربية والأجنبية.

وعلى الرغم من انضمام غالبية الدول العربية إلى منطقة التجارة والتزامها بتطبيق التخفيضات الجمركية إلا أنه لا يزال هناك بعض العقبات المتبقية أمام استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فالدول الأعضاء لم تتطرق بعد إلى إزالة القيود غير الجمركية، وحصر وتخفيض الرسوم

والضرائب ذات الأثر المماثل، والانتهاء من وضع قواعد المنشأ التفصيلية العربية. كما أن من العوامل الحاسمة في إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وجود قوانين وتشريعات محلية متشابهة للمنافسة وتنظيم الاحتكارات، وقوانين الاستثمار الأجنبي، ويعمل عدد من الدول العربية على وضع مثل هذه القوانين والتشريعات، ومما سيدعم تعزيز منطق التجارة الحرة العربية الكبرى توصل الدول الأعضاء إلى تقارب في هذه القوانين والتشريعات بما يحفز التبادل التجاري البيني واستثمار رؤوس الأموال العربية في هذه المنطقة.

هذا وإن البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة العربية الكبرى لم يتضمن تحرير تجارة الخدمات. علماً بأن مناطق التجارة الحرة الإقليمية لم تعد تقتصر على تحرير تبادل السلع فحسب، بل وكذلك تحرير الخدمات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتجارة السلع. ولذلك توجد الحاجة للإسراع في اتخاذ الخطوات التكميلية لتحقيق المزيد من المنافع الاقتصادية من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتتمثل هذه الخطوات في الشروع في التفاوض لتحرير تدريجي لتجارة الخدمات في القطاعات التي تعتبر الدول العربية مصدرة ومستوردة لبعضها البعض في هذه الخدمات، سواء كانت في مجال السياحة والسفر أو النقل والاتصالات والخدمات المصرفية والمالية الأخرى، الأمر الذي تترتب عليه ضرورة تحرير الاستثمارات المباشرة، وحق التواجد التجاري للشركات العربية في أسواق بعضها البعض، وإزالة القيود أمام حرية الانتقال لرجال الأعمال والمستثمرين العرب.

يتناول الفصل الرابع عشر : الاقتصاد الفلسطيني".

على الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية لبناء مؤسسات الدولة وأطرها القانونية وتطوير المرافق العامة والبنى الأساسية والخدمات الحكومية، إلا أن شح الموارد المتاحة للسلطة، نتيجة التقلص الكبير في تدفق العون الخارجي، قد ألقى بظلاله على خطط التنمية الاقتصادية التي تعطي أولوية للاستثمار في البنى التحتية من أجل خلق بيئة مناسبة لقيام القطاع الخاص بدور رائد في عملية التنمية الاقتصادية. فقد واصلت المساعدات والهبات المقدمة من الدول المانحة لبناء الاقتصاد الفلسطيني الناشئ وإعمار بنيته الأساسية تراجعها خلال عام ١٩٩٩، وشمل

هذا التراجع القروض الميسرة التي كانت تقدم بجانب الهبات والمنح والمعونات، وبلغت مدفوعات العون الأجنبي خلال هذا العام حوالي ٢٧٤ مليون دولار مقابل ٤١٦ مليون دولار خلال العام الماضي ، أي بنسبة انخفاض قدرها ٣٤%، ويعود سبب هذا الانخفاض الملموس إلى انتهاء المرحلة الانتقالية في مايو ١٩٩٩، دون ظهور أية بوادر لإقرار السلام المنشود في ضوء تعنت إسرائيل وعدم قيامها بالوفاء بالتزاماتها حيال الاتفاقيات الموقعة، وقد أدى ذلك بدوره إلى انخفاض الثقة بجدوى الاستثمار داخل الأراضي الفلسطينية.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انخفض إلى ٣٦١ دولار خلال عام ١٩٩٩ مقارنة مع ٣٨٧ دولار خلال العام الماضي، حيث لم يتجاوز معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ٦,٣% بالأسعار الجارية، في حين ارتفع معدل نمو السكان خلال عام ١٩٩٩ بنسبة ٥%.

كما تشير البيانات إلى ارتفاع معدل الاستهلاك العام بنسبة ٢٢%، وارتفاع الاستهلاك الخاص بنسبة ٧,٤% خلال عام ١٩٩٩. وقد بلغ مجموع الاستهلاك خلال عام ١٩٩٩ حوالي ٦ مليار دولار ويشكل ما نسبته ١٢٦% من الناتج المحلي الإجمالي ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة معدلات الإنفاق العام نتيجة لتوظيف المزيد من العمالة في السلطة الفلسطينية من ناحية، وتزايد الإنفاق الإداري من ناحية أخرى، فقد بلغ عدد العاملين في قطاعات الاقتصاد الفلسطيني خلال عام ١٩٩٩ حوالي ٤٥٦ ألف عامل، يعمل ١٣% منهم في القطاع الزراعي ، وبنسبة مماثلة في القطاع الصناعي، و١٨% في قطاع البناء والتشييد، و ٣٢% في قطاع الخدمات، علاوة على ذلك يعمل ما نسبته ٢٤% في الإدارة العامة للسلطة الفلسطينية.

وفيما يتعلق بأداء القطاعات الاقتصادية، يلاحظ تدني مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل مستوى لها خلال هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة حيث لم تتعد ٣٥% مقابل ٦٥% للخدمات. فقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي، لتصل إلى ١٢%،

بعد أن كانت تشكل نحو ١٨% في المتوسط. كما انخفضت مساهمة قطاع التشييد والبناء إلى ١٠% بعد أن كانت تشكل حوالي ١٥%. وانخفضت كذلك نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي إلى ١٣% مقارنة مع ١٥% خلال العام السابق. وفي المقابل، ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي بنسبة كبيرة خلال هذا العام لتبلغ حوالي ٦٥%، وأصبح هذا القطاع يوفر العمل لنسبة ٥٦% من إجمالي العمالة الفلسطينية.

وفيما يتعلق بقطاع التجارة الخارجية، انخفضت صادرات السلع والخدمات الفلسطينية خلال عام ١٩٩٩ بنسبة بلغت نحو ١,٤% مقارنة مع عام ١٩٩٨، حيث بلغت ١٠٥٩ مليون دولار مقابل ١٠٧٤ مليون دولار. وفي المقابل، ارتفعت الواردات الفلسطينية من السلع والخدمات بنسبة ٤,٢%، حيث بلغت ٣٩٢٣ مليون دولار خلال عام ١٩٩٩ مقابل ٣٧٦٥ مليون دولار خلال العام الماضي، ونتيجة لاتساع الفجوة بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات تزايد العجز في ميزان تجارة السلع والخدمات خلال عام ١٩٩٩ ليبلغ حوالي ٢٨٦٤ مليون دولار، مقارنة مع ٢٦٩١ مليون دولار خلال عام ١٩٩٨.

وبالنسبة للجهاز المصرفي الفلسطيني، فقد شهد خلال عام ١٩٩٩ تحسناً ملحوظاً في نشاطه مقارنة مع العام الماضي. فقد ارتفعت الموجودات المجمعة للمصارف خلال هذا العام إلى ٣.٩ مليار دولار مقارنة مع ٣.٣ مليار دولار، كما زادت الودائع بنسبة بلغت ١٨,٥%، وتوسعت التسهيلات الائتمانية بنسبة ٢٠,٦% خلال هذا العام حيث تجاوز رصيدها ١٠٠٥ مليون دولار، وارتفعت التسهيلات المقدمة لمختلف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني.